الأمم المتحدة

A/62/PV.70

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الثانية والستون

الجلسة العامة ٧٠

الثلاثاء، ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد سرجان كريم ..... (جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٥.

الاجتماع التذكاري العام الرفيع المستوى المكرس لمتابعة نتائج الدورة الاستثنائية المعنية بالطفل

البند ٦٦ من جدول الأعمال (تابع)

تعزيز حقوق الطفل وحمايتها

(ب) متابعة الدورة الاستثنائية المعنية بالطفل

تقرير الأمين العام (A/62/259)

مشروع القرار (A/62/L.31)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): يذكر الأعضاء أنه تقرر، في القرار ٢٧٢/٦١ المؤرخ ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، أن يقدم رؤساء الطاولات المستديرة التفاعلية موجزات عن مناقشاتهم عند اختتام الاجتماع العام. وقد فهمتُ أن بعض أولئك الرؤساء سيغادرون نيويورك في فترة مبكرة من بعد ظهر اليوم. وبالتالي، هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة توافق على الاستماع إلى موجزات الطاولات المستديرة قبل الانتهاء من الاستماع إلى قائمة المتكلمين في الاجتماع التذكاري؟ لم أسمع اعتراضا، وبالتالي سنتصرف وفقا لذلك.

أعطي الكلمة الآن لصاحبة المعالي السيدة إسبيرانزا كبرال، وزيرة الضمان الاجتماعي والتنمية في الفلبين والرئيسة المشاركة للطاولة المستديرة رقم ١، لتقديم موجز الطاولة المستديرة تحت عنوان ”تحقيق حياة صحية ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز“.

السيدة كبرال (الفلبين) (تكلمت بالانكليزية): بالنيابة عن الرئيس المشارك لي، الوزير سينا دمبا من مالي، يسعدني أن أقدم النتيجة التي آلت إليها مناقشة الطاولة المستديرة بشأن تعزيز الحياة الصحية ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز).

في السنوات الخمس التي انقضت منذ عقد الدورة الاستثنائية المعنية بالطفل عام ٢٠٠٢، أُحرز تقدم جيد في تخفيض معدل وفيات الأطفال، ولأول مرة، انخفض عدد الأطفال الذين يموتون قبل بلوغ الخامسة إلى أقل من

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

07-63910 (A)

١٠ ملايين – مما يشكل إنجازا هاما في ما يتعلق ببقاء الأطفال. وكان التقدم المحرز في مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) متفاوتا، على الرغم من توافر براهين علمية تفيد بجدوى التدخلات. وهناك حاليا أكثر من ١٠ ملايين من الشباب المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٢٤ سنة، ويُقدر عدد الأطفال في العالم الذين فقدوا أحد الأبوين أو كليهما لأسباب مرتبطة بالإيدز بـ ١٥ مليون طفل.

إن مناقشات المائدة المستديرة، التي اتسمت بطرح المندوبين الأطفال أسئلة محددة وبتدخلات منظمات غير حكومية، شددت على تسليط الضوء على الدروس المستفادة، والتحديات المتبقية، والاستراتيجيات المطلوبة للوفاء بما تم التعهد به من التزامات.

وطالب المندوبون الأطفال بزيادة تنسيق الجهود لتسريع وتيرة تخفيض المعدلات المرتفعة لوفيات الأطفال دون الخامسة في بعض مناطق العالم. كما طالبوا الممثلين بتوضيح الكيفية التي ستكفل بها البلدان توفير شركات العقاقير اللقاحات والأدوية الكافية في جميع بلدان العالم، بما في ذلك العقاقير المضادة لفيروس نقص المناعة البشرية. كما طرح المندوبون الأطفال أسئلة عن الجهود الرامية إلى محاربة التمييز المرتبط بفيروس نقص المناعة البشرية، لا سيما الجهود المبذولة لصالح الأطفال. وطالبوا بالحصول على معلومات محددة عما أحرزته البلدان من تقدم في تحسين علاج الأطفال المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية، فضلا عن رعاية اليتامى ودعمهم. وأعربوا عن قلقهم إزاء عودة انتشار مرض شلل الأطفال. وعلاوة على ذلك، استرعى المندوبون الأطفال انتباه الممثلين إلى تغير المناخ وعواقبه الطويلة الأمد على رفاه الأطفال.

وفي ما يتعلق بتعزيز الحياة الصحية، أشار العديد من المندوبين إلى ما أُحرز من تقدم هائل في زيادة التدخلات ذات الأثر الكبير والفعالة من حيث التكلفة في مجالي الصحة والتغذية التي أدت إلى تخفيض معدلات وفيات الأطفال. وتشمل هذه التدخلات إضافة فيتامين ألف، والتحصين، والرضاعة الطبيعية الخالصة، والناموسيات المعالجة بمبيدات الحشرات، ومكافحة الديدان.

وأشار المندوبون إلى أن انعدام الموارد المالية، والقدرات البشرية الماهرة، والأنظمة العامة التي تعمل بصورة فعالة، فضلا عن عدم المساواة بين الجنسين، والوصم، والتمييز عوائق تحول دون القيام باستجابة فعالة في مجالي الصحة ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية. وعلاوة على ذلك، ما زالت الأدوية وأدوات التشخيص وغيرها من السلع المتصلة بفيروس نقص المناعة البشرية غير متاحة للعديد من الأطفال والشباب الذين يحتاجونها، لا سيما أفقر الناس، والأطفال ذوو الإعاقة، والأطفال الذين يعيشون في المناطق الريفية، والأطفال والأسر من سكان الأقليات، والأطفال في حالات الصراع. كما أن انعدام المهنيين المدربين الذين يمكنهم تقديم خدمات يشكل عائقا كبيرا في مجال الصحة وغيره من أنظمة القطاعات الاجتماعية، لا سيما في البلدان ذات الدخل المنخفض. وأُشير إلى أن أنجع سبيل لتحسين النتائج الصحية لصالح الأطفال والنساء يتمثل في تعزيز الأنظمة الصحية.

وبما أن وباء فيروس نقص المناعة البشرية يختلف من حيث كثافته ووطأته بين بلد وآخر، شدد المشاركون على ضرورة القيام باستجابات شاملة، ومتعددة التخصصات، ومنسقة على الصعيد المحلي، ينخرط فيها الشركاء الدوليون والوطنيون، بما في ذلك الشباب والمجتمع المدني وآخرون. والتجربة القطرية تفيد بأن محور الاستجابة ينبغي أن يكون خطة تحدد الأولويات الوطنية بشأن تسريع وتيرة التدخلات

ذات الأثر الكبير، والوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية، وعلاج الأطفال، ومنع انتقال فيروس نقص المناعة البشرية من الأم إلى الطفل، والتدخلات الخاصة بعلاج الأطفال المصابين بالإيدز التي تتجاوز نطاق القطاع الصحي لتتناول الجوانب البيئية والاجتماعية والجنسانية والقانونية والاقتصادية.

وشدد العديد من المشاركين على أن التدخلات الوقائية بمشاركة الشباب ومن أجلهم تشكل أولوية أساسية للمستقبل، لأن العلاج المضاد للفيروسات الرجعية لا يمكن استدامته على الأمد الطويل. وأكد المندوبون الشباب أن بمقدورهم المشاركة والاضطلاع بمسؤولياتهم عن التصدي لفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز). ويشكل التثقيف بواسطة الأقران والتدخلات الوقائية على أساس المدرسة التي ينفذها الشباب أنفسهم أمثلة جيدة على الاستراتيجيات الفعالة لتعزيز التوعية بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) في أوساط الشباب.

وسلط العديد من مندوبي البلدان المتقدمة النمو الضوء على الاحتياجات الصحية الخاصة للأطفال في بلدانهم، وعلى ما يواجهونه من تحديات لدى معالجة مسائل مثل إصابة الأطفال بالسمنة، واستخدام المخدرات، والأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة.

أخيرا، أعرب المندوبون عن دعمهم لحملة الاتحاد من أجل الأطفال والاتحاد ضد الإيدز، التي أطلقتها منظمة الأمم المتحدة للطفولة، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، والشركاء في عام ٢٠٠٥. ورحبوا بالدعم المالي والتقني الذي قدمته منظمة الأمم المتحدة للطفولة، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، ومنظمة الصحة العالمية، وغيرهم من الشركاء في مكافحة الإيدز. وعلى الأمد الطويل، سيكون إيجاد التمويل الذي يمكن التنبؤ به من خلال الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا، وعلى الصعيد الثنائي، ومن خلال الأدوات الإنمائية الوطنية مثل استراتيجيات الحد من الفقر، مهما لاستدامة الاستجابة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيدة سيسيليا لاندريتشي غوميز مورين، الوزيرة ورئيسة النظام الوطني للتنمية المتكاملة للأسرة في المكسيك، والرئيسة المشاركة لاجتماع الطاولة المستديرة ٢، لتقديم ملخص الطاولة المستديرة بعنوان ”توفير تعليم ذي نوعية جيدة للجميع بوصفه عنصرا أساسيا لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وخط الحماية الأول في مواجهة الاعتداء والاستغلال والعنف ضد الأطفال“.

السيدة غوميز مورين (المكسيك) (تكلمت بالإسبانية): أود أن أوضح أن هذه الطاولة المستديرة لم تنته إلا قبل ساعتين، وبالتالي، فإن هذه النتائج ليست نهائية، ولا تجسد بالضرورة إجماع وجهات النظر كافة. لقد كانت طاولة مستديرة جدية، أُتيحت الفرصة فيها لجميع المندوبين الأطفال المدرجة أسماؤهم في القائمة للتكلم. كما كان لدينا تمثيل للمنظمات غير الحكومية والدول الأعضاء المشاركة وحققنا توازنا جيدا بينهما.

وبما أن النتائج يقدمها الرئيسان المشاركان، فإنني سأعرض، باسم معالي الوزير غوران هاغلوند من السويد، باللغة الانكليزية.

(تكلمت بالانكليزية)

الطاولة المستديرة ٢ تناولت توفير التعليم الأساسي والحماية من الاعتداء والاستغلال والعنف. وقد أُثيرت فيها العديد من المسائل.

لقد طالب المندوبون الأطفال بأجوبة محددة على شتى الأسئلة، بما فيها تلك المتعلقة بما تفعله الحكومات للقضاء على التمييز وتعزيز التعليم النوعي للأطفال الذين يعيشون في أسر فقيرة ومهمشة، والعمل الجاري لجعل التعليم الجيد حقيقة بالنسبة للأطفال؛ والسبب الذي يحول دون زيادة الحكومات لاستثمارها في التعليم في مراحل الطفولة المبكرة؛ والكيفية التي يمكن بها للحكومات أن تسهم في تعليم وتمكين الشباب غير الملتحقين بالمدارس؛ وكيفية كفالة تعليم ذي نوعية جيدة للأطفال، بما في ذلك مسائل الاكتظاظ، وعدم كفاية المواد، وتدريب المعلمين؛ وكيفية كفالة أن تكون المدارس أماكن آمنة ومشجعة للأطفال، تُحترم فيها حقوقهم، وتشكل مكانا للاندماج ومصدرا للتفاعل الثقافي والاجتماعي.

وتظل كفالة حصول جميع الأطفال على تعليم جيد مسألة ملحة. وأشار العديد من المتكلمين إلى ضرورة معالجة أوجه التفاوت وضمان إدماج مجموعات الأطفال الذين تم إقصاؤهم في خطط التعليم، والسياسات، والميزانيات، والبرامج، والتدخلات المحددة الرامية إلى إدماجهم في التعليم. وهذا يشمل التركيز على نوع الجنس وعمل الأطفال، وجماعات الطوائف والأقليات، والأطفال من الشعوب الأصلية، والأطفال المعاقين، والأطفال الذين يعيشون في المناطق الريفية، والأطفال المتضررين من الصراعات المسلحة، والأطفال المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. إن تسجيل الولادات هام أيضا لضمان التحاق الأطفال بالمدارس. وقد أورد عدة متكلمين أمثلة على الاستراتيجيات والبرامج الرامية إلى مواجهة التحديات في مجال التعليم للجميع، كما دعوا إلى الارتقاء بهذه البرامج على نحو عاجل. وينبغي للتعليم الجيد أن يعالج أيضا تمكين الأطفال والشباب؛ فالمواطنة المسؤولة، على سبيل المثال، قد تعني المشاركة في إدارة المدارس والتعليم النشط.

أما بخصوص نوعية التعليم والتكنولوجيات الجديدة، فقد أشارت عدة وفود أيضا إلى استخدام التكنولوجيات والوسائط الجديدة في التعليم لضمان الوصول إلى المعلومات والتعلم وزيادة مستويات التفاعل بين الشباب.

وأشارت عدة وفود إلى ضرورة إعداد المعلمين إعدادا أفضل لتأدية وظيفتهم. وهناك حاجة إلى عدد أكبر من المعلمين لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وقد أُعطيت أمثلة على الجهود الرامية إلى تعيين مزيد من المعلمين وتدريبهم بغية تخفيض نسبة الطلاب إلى المعلمين.

أما بالنسبة إلى عمل الأطفال، فهناك علاقة هامة بين الجهود الرامية إلى مكافحة عمل الأطفال وكفالة التعليم لجميع الأطفال.

أما بخصوص الشراكات فيتعين على جميع أصحاب المصلحة أن ينخرطوا في العمل في المسائل المتعلقة بالأطفال والتعليم. وقد ذكرت عدة وفود فرصا لإقامة شراكات بين القطاعين الخاص والعام من أجل تعزيز التعليم. وأُلقي الضوء على مبادرة المسار السريع لتوفير التعليم للجميع بوصفها شراكة هامة بين الحكومات والمانحين وغيرهم لضمان خطط قطاعية قوية وتأمين موارد دولية للبلدان الملتزمة بتحقيق التعليم الابتدائي للجميع.

وبالنسبة إلى الاستثمار، فقد وُجه الانتباه إلى ضرورة كفالة مجانية التعليم، كونها هامة جدا في ضمان المساواة في الحصول عليه وتوفير الفرص للجميع. ويتعين معالجة التكاليف المباشرة وكذلك التكاليف غير المنظورة.

أما بخصوص التصدي للعنف ضد الأطفال، فقد أثار مندوبو الأطفال والدول الأعضاء والمنظمات غير الحكومية مسألة ضرورة عدم التساهل إطلاقا مع العنف في المدارس والبيت. وجرى التنويه بأن الحوار هو السبيل الأفضل للتعليم. وتم الإعراب عن القلق إزاء التغاضي عن العنف

ضد الأطفال. وهناك حاجة إلى سن القوانين، لكنها غير كافية في حد ذاتها ما لم تُنفذ. فالأطفال ليسوا بشرا صغارا لهم حقوق إنسان مصغرة. ويتعين معالجة الأشكال الجديدة من العنف، على سبيل المثال الاستغلال عبر شبكة الإنترنت.

أما بشأن الاستجابات المحددة للدراسة بشأن العنف ضد الأطفال (A/61/299)، فقد تساءل عدد من المندوبين الأطفال بالتحديد عما تفعله الدول الأعضاء لمتابعة توصيات الدراسة. وقد ذكرت الدول الأعضاء إدماج المتابعة في الخطط الإنمائية الوطنية؛ وسن القوانين التي ترد ع العنف ضد الأطفال، بما في ذلك الاستغلال الجنسي والسياحة الجنسية؛ وإقامة شبكات حماية الأطفال. وينبغي لمتابعة الدراسة بشأن العنف ضد الأطفال أن تسترشد بالمبادئ الأربعة: المنع والحماية والمشاركة والمحاكمة. وقد وُجه نداء لتقديم مزيد من الدعم للممثل الخاص للأمين العام لشؤون الأطفال والصراعات المسلحة ولتعيين ممثل خاص للأمين العام لشؤون العنف ضد الأطفال.

أما بالنسبة إلى تعزيز نظم حماية الأطفال، فقد أشار مندوبو الأطفال والحكومات إلى ضرورة تنسيق جميع جهود مختلف الوكالات والجهات الفاعلة الرامية إلى حماية الأطفال من الأذى. وقد أفادت الدول الأعضاء أنها تعمل على تحسين الكشف عن العنف المرتكب ضد الأطفال، بما في ذلك العنف الجنسي. وشددت على ضرورة استعراض الآليات وتعزيزها لمعالجة قضاء الأحداث والاستغلال الجنسي للأطفال والاتجار بهم ووضع حد لتجنيد الأطفال في الصراعات المسلحة والأنشطة الإجرامية. ويتعين على الدول الأعضاء أن تعمل معا لمعالجة مسائل حماية الأطفال عبر الحدود. وأثار مندوبو الأطفال والمنظمات غير الحكومية ضرورة معالجة مسألة الأطفال المحرومين من عناية الوالدين والأطفال المعرضين لخطر تخلي الوالدين عنهم.

أما بشأن حماية الأطفال وتعليمهم، فقد لاحظ مندوبو الأطفال أن التعليم استراتيجية هامة لمعالجة العنف ضد الأطفال والاعتداء عليهم واستغلالهم، بما في ذلك عمل الأطفال. كما لاحظ المندوبون أن تثقيف الأطفال بشأن حقوقهم يساعد في حمايتهم من الاستغلال ويشكل جزءا من التعليم الجيد. ويتعين تجهيز الأطفال تجهيزا تاما للدفاع عن حقوقهم. وإن سجلات الولادة غير المكتملة والزواج المبكر واستبعاد الأطفال المعاقين والأقليات تقلل من حصول الأطفال على التعليم. ويجب على الاستراتيجيات ألا تقتصر على وزارات التربية بل ينبغي أن تشمل وزارات الحماية الاجتماعية والمالية لمعالجة هذه المسائل.

أما بخصوص استراتيجيات الوقاية والوصول إلى الأطفال الأكثر ضعفا، فقد طرح مندوبو الأطفال أسئلة عما تقوم به الحكومات لتعليم وحماية العمال الأطفال والأسر الفقيرة، بما في ذلك الأسر المتضررة من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والأيتام وجماعات الأقليات. وتتضمن الاستراتيجيات دعم الأسر ووضع خيارات بديلة للرعاية – على سبيل المثال، الأسر الحاضنة – بوصفها طريقة لمعالجة العنف وغيره من الشواغل المتعلقة بالأطفال وتزويد الشباب غير المنتظمين في الدراسة بما يلزمهم من وسائل لمرحلة البلوغ: المأوى والتدريب المهني وغيره من خدمات إعادة الإدماج.

وأكدت الطاولة المستديرة على أهمية التعليم الجيد لجميع الأطفال وأهمية تحقيق أهداف التعليم لبلوغ الأهداف الإنمائية الأخرى للألفية وكسر الحلقة المفرغة للفقر والتقليل من الاستغلال. واعتُبر التعليم إسهاما في وضع حد للفقر والصراع وعمل الأطفال. وإن التعليم الشامل للجميع وتثقيف الأطفال بشأن حقوقهم استراتيجيتان هامتان في حماية الأطفال وتمكينهم من حماية أنفسهم.

وتحتاج الاستراتيجيات الوقائية لحماية الأطفال من الأذى إلى مزيد من الاستثمار. وتتضمن تلك الاستراتيجيات وضع القوانين وتطبيقها والتعليم المبكر للأطفال ودعم الأسر عن طريق الحماية الاجتماعية، بما في ذلك الخدمات لمنع انفصال الأطفال عن أسرهم. وإن افتقار الأطفال إلى الحماية يقلل من إمكانية حصولهم على التعليم. وإن الاستثمار في حماية الأطفال يساهم في حماية حقوق الإنسان للأطفال وتحقيق الأهداف في مجالي الفقر والتعليم والمجالات الأخرى.

في الختام، إن العنف ضد الأطفال غير مقبول ويمكن منعه. كما يمكن سن قوانين لمعالجة العنف ضد الأطفال وقد تم الشروع في ذلك ويمكن استقاء عبر هامة. وينبغي للدول الأعضاء أن تعتبر متابعة الدراسة بشأن العنف أولوية لها.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): نستمع الآن إلى بقية المتكلمين في قائمة المتكلمين. وأعطي الكلمة الآن لسعادة السيدة سيرا أستور، رئيسة لجنة الأسرة في الجمهورية العربية السورية.

السيدة أستور (الجمهورية العربية السورية): السيد الرئيس، بداية، أود أن أتقدم بخالص العزاء لحكومة وشعب الجزائر، وللأمم المتحدة، ولأهالي ضحايا التفجيرات الإرهابية التي وقعت في الجزائر الشقيق صباح أمس.

يسعدني، بوصفي، رئيسة الهيئة السورية لشؤون الأسرة، أن أمثل الجمهورية العربية السورية في هذا الاجتماع الهام، الذي نأمل من خلاله في الوصول إلى إعلان فاعل وكفيل بتعزيز وضع الأطفال.

كما يسعدني أن أقدم هذا البيان المختصر، الذي يلخص ما جاء في التقرير الوطني للجمهورية العربية السورية حول ”عالم صالح للأطفال“. وهو عكس التقدم الذي حققته سورية في الميادين المتعلقة بالأطفال، وبالأخص في مجالات الصحة، والتعليم والحماية، وذلك بمساعدة من المنظمات الدولية وبالأخص اليونيسيف في سورية.

وعلى صعيد الصحة، تم تخفيض نسبة وفيات الأطفال دون سن الخامسة، من ٤١,٧٠ في الألف عام ١٩٩٣ إلى ١٩,٣ في الألف عام ٢٠٠٤. ولقد تجاوزت سورية، من خلال هذه النسبة العالية، الهدف المرحلي من الأهداف الإنمائية الخاصة بها. وعلى صعيد مواز، هبط معدل وفيات الرضّع من ٣٤,٦ في الألف عام ١٩٩٣ إلى ١٧,١ في الألف عام ٢٠٠٤، ليشير إلى تقدم كبير في الوصول إلى الهدف النهائي المنشود. كذلك فإن معدل وفيات الأمومة انخفض من ١٠٧ وفيات في كل مائة ألف ولادة عام ١٩٩٣، إلى ٥٧ وفاة عام ٢٠٠٤، بحسب تقرير الأهداف الإنمائية للألفية، ودراسة لصندوق الأمم المتحدة للسكان؛ الأمر الذي يدل على فعالية سياسات الرعاية الصحية الأولية في وزارة الصحة. ومن ناحية أخرى ارتفع معدل التغطية الواسعة باللقاح إلى أكثر من ٩٥ في المائة؛ كما تحسنت جودة البرامج، والبنى التحتية والخدمات الصحية التي تقدم للمواطنين، إضافة إلى تنشيط كبير لبرامج نشر الوعي الصحي لدى المواطنين، خصوصا في المناطق الأقل نموا، وإلى إدخال مناهج التثقيف الصحي في كل المدارس الابتدائية.

أما على صعيد التعليم، فتجب الإشارة إلى أن ٩٦,٧ في المائة من الأطفال السوريين، ممن هم في عمر التعليم الابتدائي، يلتحقون بالمدارس الابتدائية في جميع أرجاء سورية، وهو ما يشير إلى قرب الوصول إلى الهدف الإنمائي الألفي بشأن تعميم التعليم الابتدائي، آخذين بعين الاعتبار عدم وجود تفاوتات بين التحاق الفتيات والفتيان بهذه المرحلة، حسب المسح العنقودي المتعدد المؤشرات الأخير. وكذلك، قامت الحكومة السورية برفع سن التعليم الإلزامي في المدارس، والحد الأدنى لعمر العمل، ليصل إلى ١٥ عاما.

بيد أن هذا التقدم لا يجعلنا نحيد عن التركيز، في المراحل المقبلة، على تحسين جودة التعليم والمضي قدما في تطوير المناهج وتخفيض نسب التسرب المدرسي، ووضع سياسات دمج الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة في المجتمع.

وفي ما يخص حماية الطفل من الإساءة، والعنف والتهميش، اعتمدت بلادي عام ٢٠٠٥، وبإشراف مباشر من السيد رئيس الجمهورية، الخطة الوطنية الأولى لحماية الطفل، التي تعمل على تطوير البنى التحتية والخدمات التي تستهدف الأطفال الأكثر عرضة للخطر من فاقدي الرعاية الوالدية، وأطفال الشوارع، والأطفال العاملين والأطفال الجانحين. وتقوم سورية حاليا بإعداد مشروع قانون وطني خاص بالطفل.

ولا بد لي من الإشارة إلى الأطفال السوريين الرازحين تحت الاحتلال الإسرائيلي في الجولان السوري المحتل، الذين يعيشون في ظروف صعبة، ومعاناة مستمرة، تنتفي فيها مقومات الاستقرار والأمان الجسدي والنفسي. فلا تزال الألغام تحصد حياة مواطنينا الأبرياء في الجولان، حيث أصيب ٥٨٩ مواطنا جراء ذلك، بينهم ١٧ طفلا. كما تم إلغاء مناهج التدريس العربية السورية في جميع مدارس قرى الجولان المحتل. كل ذلك يتم في غياب كامل للمنظمات الدولية ذات العلاقة، وصعوبة حصول المنظمات الموجودة في الخارج على معلومات عن وضع أطفالنا تحت الاحتلال، على الرغم من اعتماد منظمة الأمم المتحدة مئات القرارات ذات الصلة، التي تدين إسرائيل وممارساتها في هذا المجال.

وتجدر الإشارة أيضا إلى التدفق الهائل من اللاجئين العراقيين، ومن ضمنهم عشرات الألوف من الأطفال، إلى الأراضي السورية. وفي هذا الصدد، قامت الحكومة السورية ببذل جهود كبيرة لاستيعاب هؤلاء الأطفال في المدارس السورية، وتقديم الخدمات الصحية والتعليمية اللازمة لهم، شأنهم شأن الأطفال السوريين. وبإضافة أعداد الأطفال العراقيين اللاجئين، إلى أعداد أطفال النازحين الفلسطينيين الموجودين سابقا على الأراضي السورية، يصل عدد الأطفال اللاجئين إلى ما يقارب مليون طفل، وهي مسألة تستدعي وقوف المجتمع الدولي والمنظمات الدولية عندها، وتحركها بالتنسيق مع الحكومة السورية في برامج مساعدة عاجلة وكبيرة.

ختاما، أتقدم، باسم الجمهورية العربية السورية، بجزيل الشكر للأمانة العامة للأمم المتحدة على أداء هذه الرسالة الإنسانية، والاهتمام العميق بالأطفال، وإنني أؤكد لكم التزام حكومة بلدي بالمبادئ التي يدعو إليها هذا التقرير، وبذل كل الجهود اللازمة لتأمين البيئة المثلى للأطفال، عماد المستقبل، في العالم عموما، وفي سورية خصوصا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد بونيا براساد نوبان، أمين وزارة شؤون المرأة والطفل والرعاية الاجتماعية في نيبال.

السيد نوبان (نيبال) (تكلم بالانكليزية): باسم وفد نيبال، أعرب عن تقديري للفرصة لمناقشة متابعة الدورة الاستثنائية بشأن الأطفال، التي عُقدت عام ٢٠٠٢، في هذه الجلسة التذكارية الرفيعة المستوى للجمعية العامة.

لا يزال الملايين من الأطفال في العالم اليوم يواجهون حالات صعبة، بما فيها سوء التغذية، والفقر، والأمية والمرض. ولا يزال العديد من الأطفال، وخاصة الفتيات، ضحايا الاتجار، والتمييز، والاستغلال والعنف، في أنحاء عديدة من العالم.

وقد اعتمدنا في إعلان الألفية أهدافا وغايات، تشمل ما يرمي إلى تنمية الأطفال. وفي عام ٢٠٠٢، اعتمدت دورة

استثنائية لهذه الجمعية إعلانا وخطة عمل، التزمنا فيهما بمجموعة من الأهداف، في إطار جدول زمني، من أجل الأطفال. وفيما نبلغ منتصف الطريق في تنفيذ تلك الالتزامات، لا بد لنا من إجراء تقييم حقيقي، بهدف إدخال التغييرات اللازمة، وتسريع التنفيذ على المستويات الوطنية، والإقليمية والدولية.

وتولي نيبال أهمية كبرى لعمل منظومة الأمم المتحدة، ولا سيما اليونيسيف، فيما يتعلق بحماية الأطفال وتنميتهم. وهي تقدر دور مكاتب اليونيسيف القطرية والإقليمية، بما فيها المكتب الإقليمي لجنوب آسيا في كاتماندو، في تنفيذ وتنسيق البرامج المتعلقة بالأطفال.

تشهد نيبال زخما بارزا في حماية حقوق الطفل، وخاصة بعد التوقيع على اتفاق سلام شامل بين الحكومة والحزب الشيوعي هناك في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦. وقد هيّأ ذلك أجواء مواتية لإعمال حقوق الأطفال المنتمين عادة إلى جماعات مهمشة، مثل الداليت، وجماعات الشعوب الأصلية والعائلات الفقيرة التي تعيش في المناطق الريفية. وحماية حقوق الطفل تنعكس في عدة تدابير تشريعية، وإدارية، وفي برامج إنمائية، جرى استحداثها مؤخرا.

ودستور نيبال المؤقت يشمل حقوق الطفل بوصفها إحدى أهم مسؤوليات الدولة. وقانون الأطفال عام ١٩٩٢ ينص على تدابير ووسائل لحماية حقوق الأطفال. وقد أدرجت الأحكام المناهضة لعمالة الأطفال والاتجار بهم في السياسات والقوانين الوطنية. ولإيقاف الاتجار بالنساء والأطفال، تم سن قانون لكبح الاتجار بالبشر.

إن حكومة نيبال ملتزمة بحماية حقوق الطفل، بما في ذلك الأطفال المتأثرون بالصراع المسلح. وتقوم الحكومة بتنفيذ توصيات فريق مجلس الأمن العامل المعني بالموضوع. ووفقا لاتفاق السلام الشامل، فإن الأطفال الذين يثبت تجنيدهم كمقاتلين سيتم الإفراج عنهم، وإعادتهم إلى أسرهم ومجتمعاتهم وإعادة تأهيلهم. وتعكف نيبال، بالعمل مع وجود منظومة الأمم المتحدة في الميدان، على وضع برامج لإعادة تأهيل هؤلاء الأطفال وإعادة إدماجهم.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد إلكين (تركيا).

وتولي نيبال أولوية عليا لتنفيذ خطة عمل ”عالم صالح للأطفال“. وبناء على ذلك، تم اعتماد خطة عمل وطنية شاملة للفترة من عام ٢٠٠٤ إلى عام ٢٠١٤. وتسعى الخطة لتحسين نوعية حياة الأطفال بتعزيز البيئات الملائمة للأطفال، وتوفير التعليم النوعي والمجاني والقضاء على جميع أشكال الاستغلال وإساءة المعاملة والتمييز ضد الأطفال. ومؤخرا قدمت نيبال تقريرها المرحلي الوطني عن استعراض خطة عمل ”عالم صالح للأطفال“ بعد خمس سنوات.

ويجري تنفيذ خطة عمل وطنية بشأن توفير التعليم لجميع الأطفال، مع التركيز على الأطفال المعرضين للخطر والمحرومين. وتهدف الخطة إلى كفالة التعليم الابتدائي المجاني والإلزامي لجميع الأطفال، وخاصة الفتيات، بحلول عام ٢٠١٥. كما أن الحكومة وضعت برامج لبناء منازل الأطفال ولإعادة تأهيل الأطفال المعالين الذين يعيشون في السجون. وأطلقت الحكومة خطا هاتفيا لمساعدة الأطفال وبرامج لأطفال الشوارع ولحماية الأطفال المعرضين للخطر.

ونيبال طرف في معظم الصكوك الدولية لحقوق الإنسان المتعلقة بالأطفال، بما في ذلك اتفاقية حقوق الطفل وبرتوكولاها الاختياريان. ووقعت نيبال على اتفاقيات منظمة العمل الدولية بشأن إلغاء السخرة، والحد الأدنى لسن مزاولة العمل وأسوأ أشكال عمالة الأطفال. كما أن نيبال صدَّقت على الاتفاقية الإقليمية لرابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي بشأن منع ومكافحة الاتجار بالنساء والأطفال لأغراض البغاء. وباسم حكومة نيبال، أود أن أؤكد مجددا على التزام نيبال بالوفاء بالتزاماتها الناشئة من هذه الصكوك.

من الواضح أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يزيد الاستثمار في شكل تقديم مساعدة مالية وتقنية إضافية إلى البلدان النامية، وخاصة أقل البلدان نموا والبلدان الخارجة من الصراع، بغية استكمال المساعي الوطنية لتلك البلدان في حماية الأطفال ونمائهم. ويشكل هذا الاجتماع فرصة لإبداء إرادتنا السياسية الجماعية للعمل صوب بلوغ هذه الأهداف، وأتعهد بالتزام نيبال بالعمل مع الآخرين بغية بلوغ هذه الأهداف.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد خالد عبد الرحمن محمد اسحاق، من مديرية تنمية الطفل والأسرة في البحرين.

السيد إسحاق (البحرين): في البداية اسمحوا لي أن أعرب، باسم مملكة البحرين، عن أحر التعازي والمواساة لحكومة الجزائر وشعبها على ضحايا الانفجار المأساوي.

مما لا شك فيه أن الطفولة السليمة هي مفتاح التنمية البشرية وأساس المجتمع القويم المتماسك، الذي سيكون ركيزتنا الأساسية لأكبر نهضة إنمائية تبشر بمستقبل أجمل قادر على تخطي الصعاب التي بدأت تصغر بفضل التوجه إلى خلق جيل واع بواجباته وحقوقه المجتمعية، التي ما زلنا في مملكتنا نسعى لحفظها بجد حثيث وإصرار بالغ، لأننا مؤمنون بأن حقوق الطفل من أهم حقوق الإنسان – على أي أرض كان. ومن هذا المنطلق، سعت مملكة البحرين لإقرار الإعلانات والمواثيق الدولية والمضي قدما بما يضمن للطفل نشأته الاجتماعية السليمة والنمو الأمثل من جميع النواحي البدنية والعقلية والوجدانية والثقافية والخلقية والروحية.

لقد دأبنا في مملكة البحرين على مساندة ودعم جميع الجهود الرامية إلى حماية حقوق الطفل والأسرة، التي شهدت العديد من الانجازات التي حققتها المملكة في الآونة الأخيرة، حيث أسهم المشروع الإصلاحي لجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، ملك مملكة البحرين المفدى، مساهمة ايجابية في تطوير أوضاع الطفولة في البحرين على مختلف المستويات القانونية والاجتماعية والتربوية والثقافية. وقد استمرت المسيرة الإصلاحية والتنمية البشرية، وشهدت لها أعين المراقبين وتصريحات المنظمات الدولية التي منحت صاحب السمو الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة، رئيس الوزراء بمملكة البحرين، جائزة الشرف للانجاز المتميز في مجال التنمية الحضرية والإسكان في مملكة البحرين لعام ٢٠٠٦، وهي تعد الجائزة الدولية الرفيعة التي أنشأها برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية تقديرا لجهود وانجازات قادة وزعماء الدول في مجالات التنمية الإسكانية والعمرانية وبناء التجمعات الإسكانية والشعبية ومحاربة الفقر والعمل المتواصل لرفع مستويات المعيشة.

واسمحوا لي بأن ألقي نظرة شاملة على كل ما تحقق في مملكتنا لكل ما من شأنه ضمان حقوق الطفل. ذلك لأن مصالح الطفل العليا تشكل دائما الاعتبار الأساسي في الإجراءات المتعلقة بالطفل في المملكة. لقد بذلت مملكة البحرين جهودا جبارة في ما يتعلق برعاية الطفولة، من مراجعة القوانين الخاصة بالطفل، إلى التوصل إلى توصيات مناسبة لتدعيم المكاسب التي تحققت في مجال رعاية الطفل، إلى الخطوات المتميزة التي اتخذتها المملكة بشأن البيئة الأسرية والرعاية البديلة والعنف وسوء المعاملة والاعتداءات الجنسية على الأطفال. وكان من أبرزها، في أيار/مايو ٢٠٠٧، قيام وزارة التنمية الاجتماعية بإنشاء مركز البحرين لحماية الطفل، وشعاره ”حماية الطفل ضمان للمستقبل“. والغاية من إنشاء المركز هي تلبية احتياجات الطفل ضحية الإيذاء في بيئة صديقة للطفل، وتوفير الحماية له من الإيذاء وتقديم الخدمات والدعم اللازم للطفل والعائلة، مع حمايته من إلحاق الأذى به أثناء التحقيق.

وتشهد المملكة جهودا جبارة على المستويين الرسمي والأهلي للاهتمام بالطفل البحريني ورعايته. وتبلور ذلك في قرار مجلس الوزراء بنقل تبعية الطفولة إلى وزارة التنمية الاجتماعية، الأمر الذي أسهم في إعطاء مساحة كبيرة للاهتمام بالطفل باعتباره جزءا من منظومة الأسرة التي ترعاها وزارة التنمية، وتوالي المشاريع البناءة لاستثمار طاقات الطفل وصقل مواهبه.

أما في المجال التعليمي، فقد حققت مملكة البحرين انجازات كبرى على الصعيدين الكمي والنوعي وعلى نحو ملموس، وذلك بفضل الدعم الكبير والرعاية المتواصلة التي يحظى بها التعليم من القيادة الحكيمة، مما مكن من تحقيق نسبة استيعاب تصل إلى ١٠٠ في المائة في التعليم الأساسي، وتقليص نسبة الأمية للفئة المستهدفة إلى حدود ٢,٧ في المائة، وتوفير الخدمة التعليمية لجميع المواطنين في مختلف المراحل الدراسية وفي جميع المناطق. كما تصدرت مملكة البحرين المرتبة الأولى عربيا في تحقيق الأهداف الأساسية لبرنامج الأمم المتحدة الخاص بتوفير التعليم للجميع، بحسب التقرير الدولي الصادر في أوائل كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، عن منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو). وبالإضافة إلى ذلك، فقد بدأت وزارة التربية والتعليم السير في العديد من المشاريع المستقبلية التي ستسهم بلا شك في إحداث نقلة نوعية في التعليم على جميع الصعد، ومن بينها مشروع مدارس المستقبل لجلالة الملك.

أما فيما يخص وزارة الصحة والوقاية من مرض نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، فإن الوزارة البحرينية تسعى عبر الشراكة مع المنظمات العالمية وبرامجها للتوعية إلى حماية مواطنيها والمقيمين فيها. كما تسعى حاليا إلى إعداد دراسة شاملة على نهج الدراسة الأولى للفئات الثلاث، الحوامل ومدمني المخدرات والشباب، لمعرفة التغير الذي حدث.

ومن جانب آخر، فإن المملكة، حرصا منها على وقاية الأطفال من الأمراض الوراثية، فقد أصدرت عام ٢٠٠٤ قانونا بشأن إلزامية الفحص الطبي قبل الزواج، وهو يهدف إلى تقليل نسبة الإصابة بالأمراض الوراثية الشائعة لضمان صحة الأجيال القادمة. ونظرا للصلة الوثيقة بين المرأة ودورها في الأسرة وقيامها بتنشئة الأطفال، الذين هم أساس المستقبل في المجتمع، فقد عملت المملكة على تعزيز وتدعيم وزيادة فعالية المجلس الأعلى للمرأة من خلال الأمر الملكي لسنة ٢٠٠٤ بإنشاء المجلس الأعلى للمرأة.

ولضمان حياة كريمة للأيتام، فقد تم تأسيس المؤسسة الخيرية الملكية بمرسوم ملكي من صاحب الجلالة الملك المفدى لكفالة الأيتام البحرينيين وتقديم الرعاية الشاملة لهم.

كما تسعى الحكومة إلى إيجاد بيئة مستقرة للطفل من خلال تحسين الظروف الصحية والاقتصادية والاجتماعية للأسر المعوزة عن طريق إقامة مشروعات إنمائية لزيادة دخل هذه الأسر أو إيجاد مصدر دخل ثابت ومستقل. ومن أهم المشروعات مشروع الأسر المنتجة بوزارة التنمية الاجتماعية الذي يهدف إلى دعم وتنمية المشروعات لدى هذه الأسر عبر التدريب والتمويل الملائم والتسويق والخدمات التخصصية، وكذلك مبادرة ''إنماء'' لتنمية الأسر المحتاجة لتمكين متلقي المساعدات الاجتماعية اقتصاديا واجتماعيا وتأهيلهم مهنيا وصحيا ومعيشيا.

أخيرا، حمايتنا للطفولة تأتي من رغبة مملكة البحرين الصادقة والمخلصة في حماية المستقبل.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): لقد تلقيت طلبا من المراقِبة عن مجلس أوروبا لإعطائها الكلمة في هذه المناقشة في وقت مبكر من عصر اليوم، عقب إدلاء الوزراء ببياناتهم. وأفهم أن المراقِبة مضطرة إلى مغادرة نيويورك مساء اليوم. هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة توافق، دون أن يشكل

ذلك سابقة، على الاستماع إلى بيان المراقِبَة عن مجلس أوروبا في المناقشة في وقت مبكر من عصر اليوم، عقب بيانات وزراء الحكومات؟

تقرر ذلك.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): وفقا لقرار الجمعية العامة ٦/٤٤ المؤرخ ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٩، أعطي الكلمة الآن للسيدة مود دي بور – بوكيكيو، رئيسة الوفد المراقب عن مجلس أوروبا.

السيدة دي بور – بوكيكيو (مجلس أوروبا) (تكلمت بالانكليزية): مجلس أوروبا منظمة حكومية دولية لحقوق الإنسان تضم ٤٧ دولة في القارة الأوروبية. ومهمتنا هي تعزيز ورصد التزامات دولنا الأعضاء بحقوق الطفل وأخذها بجدية شديدة. وكنت أنا الذي قلت قبل فترة طويلة إن الأطفال ليسوا أشخاصا صغارا لهم حقوق إنسان صغيرة، ويسرني أن تلك الرسالة قد استُقبلت باهتمام في جميع أنحاء العالم.

لقد بدأنا في عام ٢٠٠٦ برنامجا أوروبيا اسمه ”بناء أوروبا من أجل الأطفال ومعهم“، وفقا للتعليمات السياسية الصادرة عن رؤساء الدول والحكومات الـ ٤٦ في عام ٢٠٠٥. والبرنامج منهاج قوي لتنفيذ توصيات دراسة الأمم المتحدة بشأن العنف ضد الأطفال في القارة الأوروبية، ونحن نحرز تقدما جيدا في هذا الصدد. ومن خلال برنامجنا هذا نتخذ تدابير ملموسة لتعزيز حقوق الطفل والقضاء على جميع أنواع العنف ضد الأطفال.

ومنذ عام ٢٠٠٢ وضعنا مجموعة معايير جديدة بعيدة المدى، مثل اتفاقية بشأن الاتصالات المتعلقة بالأطفال في عام ٢٠٠٣، التي تمنح الأطفال صوتا في شؤون الأسرة التي تعنيهم؛ واتفاقية بشأن إجراءات مكافحة الاتجار بالبشر في عام ٢٠٠٥، التي تنص على إنشاء آلية رصد مستقلة؛ واتفاقية بشأن حماية الأطفال من الاستغلال والاعتداء الجنسيين في عام ٢٠٠٧، التي تجرّم المخالفات، مثل التزويق، وتعالج مشكلة السياحة الجنسية. وكل تلك المعاهدات مفتوحة أيضا أمام الدول غير الأعضاء، وإنني أشجع جميع الدول الممثلة هنا اليوم على النظر في الانضمام إليها.

ونحن بصدد تطوير مجالات جديدة في السياسة العامة، خاصة من أجل التصدي للعنف في وسائل الإعلام والمدارس والمؤسسات والأسرة ونظام العدالة، ولتوفير الحماية على وجه التحديد للأطفال الضعفاء، كالأطفال ذوي الإعاقات، والأطفال الغجر، والأطفال المهاجرين، وأطفال الشوارع والأطفال الذين يعيشون في فقر. ولقد أجرى آخر مؤتمراتنا لوزراء العدل مناقشة مكثفة بشأن وصول الأطفال إلى العدالة، ومن المنتظر الآن أن يبدأ مجلس أوروبا بصياغة مبادئ توجيهية لعدالة يسهل على الطفل الوصول إليها.

ولقد عززنا رصد حقوق الأطفال، لا سيما من خلال آلياتنا لرصد حقوق الإنسان القائمة على المعاهدات، والتي زادت من اهتمامها بقضايا حقوق الطفل. ويركز مفوض حقوق الإنسان لدينا أيضا بشكل وثيق على قضايا الطفل، ونحن ندعم الدور الأساسي للمؤسسات المستقلة لحقوق الطفل.

في هذا الاجتماع التذكاري، أود أن أدعو الحكومات إلى اتخاذ إجراءات بشأن جميع التوصيات الواردة في دراسة الأمين العام عن العنف ضد الأطفال، بما في ذلك إنشاء منصب لممثل خاص للأمين العام لشؤون العنف ضد الأطفال؛ ووضع وتقييم استراتيجياتها الوطنية لتعزيز حقوق الطفل، ودمج معايير حقوق الطفل في تشريعاتها وسياساتها وممارساتها؛ وتبادل خبراتها والتعاون مع جميع أصحاب المصلحة على الصعيدين الوطني والدولي؛ وأخيرا، أن لا تنسى أبدا الوعود التي قُطعت للأطفال ومواصلة السعي إلى بناء عالم لهم ومعهم.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد هيالمار هانيسون، رئيس وفد أيسلندا.

السيد هانيسون (أيسلندا) (تكلم بالانكليزية): أود أولا أن أضم صوتي إلى الآخرين في الإعراب عن خالص تعازينا لشعب وحكومة الجزائر ولجميع الأسر التي فقدت أحباءها في التفجيرات المأساوية هناك.

لقد مرت خمس سنوات على انعقاد الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنية بالطفل، والتي التزمنا فيها بتهيئة عالم صالح للأطفال. وهذا الاجتماع العام التذكاري الرفيع المستوى للجمعية العامة يتيح لنا فرصة هامة لاستعراض التقدم المحرز وتقييم مدى تنفيذ الإعلان وخطة العمل.

وفي هذا السياق، نرحب ترحيبا حارا بالتقرير الشامل من الأمين العام عن الأطفال والأهداف الإنمائية للألفية، وبتقرير منظمة الأمم المتحدة للطفولة المعنون ''التقدم من أجل الأطفال''، واللذين يوفران أساسا ممتازا لمناقشتنا. ويلاحظ كلا التقريرين إحراز تقدم ملموس في كثير من البلدان خلال سنوات الإبلاغ الخمس، ولكنهما يؤكدان أيضا أن هناك الكثير مما لا يزال يتعين القيام به في مجال حماية وتعزيز حقوق الأطفال.

وتود أيسلندا أن تؤكد من جديد التزامها القوي بالتنفيذ الكامل للإعلان وخطة العمل الواردين في وثيقة ''عالم صالح للأطفال''. وتظل أيسلندا ملتزمة تماما بتنفيذ اتفاقية حقوق الطفل وبروتوكوليها الاختياريين، والتي صدقنا عليها بالفعل. وفي هذا السياق، نود أن نشدد على أهمية تنفيذ جميع الدول الأعضاء لهذه الصكوك القانونية بشكل كامل وفعال.

لقد شدد بلدي على أهمية التعاون الوثيق بين الأمم المتحدة والحكومات والمجتمع المدني من أجل تعزيز وحماية حقوق الإنسان للأطفال. وفي هذا السياق، أود أن أشدد على الدور الهام الذي تضطلع به منظمة الأمم المتحدة للطفولة في حماية حقوق الأطفال ومصالحهم.

العنف ضد الأطفال لا يزال مستمرا في جميع أنحاء العالم. وقد وثقت الدراسة التي قدمها الخبير المستقل المعني بالعنف ضد الأطفال (A/61/299) في العام الماضي، طبيعة العنف ضد الأطفال ومداه وأسبابه وما له من أثر مدمر على الأطفال والمجتمع. إننا نقدر غاية التقدير الاهتمام الذي أولته الدراسة لهذه المسألة الخطيرة على الصعيد العالمي.

ويحدد التقرير أيضا المجالات التي يجب أن تقوم فيها الدول الأعضاء بعمل ملموس. ولا يمكن تبرير أي شكل من أشكال العنف؛ لذا، يجب منع جميع أنواع العنف ضد الأطفال والقضاء عليها والرد عليها. إننا نؤكد بشدة على أهمية حظر جميع أشكال العنف ضد الأطفال؛ بما في ذلك العقاب الجسدي. ونحن نقر كذلك بأن للعنف ضد الأطفال بعدا جنسانيا. والفتيات هن أكثر الأطفال تعرضا للخطر، إلى حد بعيد، وخاصة كضحايا للعنف الجنسي.

ونرحب بحرارة بقرار تعيين ممثل خاص معني بالعنف ضد الأطفال. وينبغي أن يعمل هذا الممثل الخاص كداعية عالمي ذي مكانة بارزة ومستقل لتعزيز الوقاية من جميع أشكال العنف ضد الأطفال والقضاء عليها.

ويساور أيسلندا القلق من المشكلة الخطيرة، المتمثلة في وجود الأطفال في الصراع المسلح. ونحن نحث جميع الدول على تعزيز جهودها لضمان السلامة والأمن للأطفال المقيمين في مناطق الصراعات. ونؤيد كل التأييد الفكرة القائلة إن أشد الطرق فعالية لحماية حقوق الطفل، هي الحيلولة دون وقوع الصراع وتعزيز السلام والأمن.

وأيسلندا ملتزمة بالتقدم في كل المجالات الرئيسية ''لعالم صالح للأطفال''. وقد نقح بلدي بصورة شاملة

التشريع المتصل بالأطفال وحماية الطفل في عامي ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣، مستهدفا بذلك تأمين حقوق الأطفال وحمايتهم من العنف والاعتداء عليهم وتعزيز مشاركة الأطفال في المسائل التي تعنيهم.

وأكثر جهودنا تركيزا هي خطة العمل الوطنية الأيسلندية لتحسين حالة الأطفال والشبان وأسرهم، وقد وافق عليها البرلمان الأيسلندي عام ٢٠٠٧. وعيّنت الحكومة هيئة تنسيق مشتركة بين الوزارات، مسؤولة عن تنفيذ الخطة المذكورة. وتشمل أولوياتها النظر في واجباتنا وتنفيذها، فيما يتصل بالاتفاقيات والتوصيات الدولية، وفي المقام الأول منها اتفاقية حقوق الطفل وبروتوكولها الاختياري، وثانيا، توصية مجلس أوروبا رقم ١٩ (٢٠٠٦) الخاصة بالأبوة والأمومة الإيجابية، وثالثا، اتفاقية المجلس الأوروبي الجديدة، الهامة، الخاصة بحماية الأطفال من الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي، لعام ٢٠٠٧.

وتتضمن خطة العمل الوطنية تدابير لتحسين الوضع المالي للأسر ذات الأطفال ولتقديم الدعم للذين يعملون على تربية الأطفال. وهي تتضمن تدابير وقائية عامة لتحسين صحة الأطفال ورفاههم وتدابير لصالح الأطفال المحتاجين إلى حماية خاصة، كالأطفال الذين يعانون مشاكل صحية خاصة أو مشاكل إساءة استعمال المخدرات، وأبناء المهاجرين وضحايا المضايقات الجنسية.

وقدمت الحكومة أيضا، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ سياسة مدرسية جديدة شاملة ومشاريع وقوانين شاملة للمرحلة قبل المدرسية والتعليم الابتدائي والثانوي، وذلك لضمان حق جميع أطفال بلادي في تعليم موجه نحو تحقيق كل إمكاناتهم ونحو تهيئة كل طفل ليحيا حياة مسؤولة في مجتمع حر، بروح التسامح والسلم والمساواة.

وينبغي أن تكون مصالح الأطفال هي أولويتنا. لا يزال بعض الأطفال محرومين من حقوق الطفل وتُنتهك حقوقهم في كل أقطار العالم. ويجب أن نجدد إرادتنا السياسية لمضاعفة جهودنا المشتركة الرامية إلى بناء عالم صالح للأطفال وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية، بحلول عام ٢٠١٥.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد صالح الحربي، عضو لجنة الطفولة السعودية في المملكة العربية السعودية.

السيد الحربي (المملكة العربية السعودية): أود بداية، وبالنيابة عن الوفد السعودي أن أتقدم بالتعازي لأهالي الضحايا في حادث التفجير الأليم بالجزائر الشقيقة صباح الأمس.

كما أود أن أتوجه إلى سعادتكم بالشكر الجزيل على جهودكم القيمة في إدارة هذا الاجتماع، وأن أشكر مندوبي الدول الذين ألقوا كلمات رائعة، ستسهم بلا شك في إثراء هذا الاجتماع. كما أعرب نيابة عن وفد بلادي عن تقدير المملكة العربية السعودية لجهود الأمم المتحدة واللجان والمنظمات التابعة لها في التصدي للكثير من التحديات التي تواجه الإنسان، والطفل على وجه الخصوص، لتجعل العالم جديرا بالطفل.

تشارك المملكة العربية السعودية الأسرة الدولية في اهتمامها بشؤون الطفل وحمايته، إذ تنظر المملكة إلى الطفل بوصفه عماد المجتمعات وصانع المستقبل ليس على صعيد الدولة القومية فحسب، بل على المستوى الدولي والعالمي. ومن هنا بادرت المملكة بالانضمام إلى اتفاقية حقوق الطفل منذ عام ١٩٩٦، كما ساهمت في الجهود المكثفة التي بذلتها الأمم المتحدة وهيئاتها المختصة لتعزيز حقوق الطفل

وحمايتها، وقدمت المملكة العربية السعودية دعما سخيا لكثير من الآليات والفعاليات الإقليمية والدولية المهتمة بهذا المجال، إضافة إلى استمرارها في دعم اعتماد جميع القرارات الدولية الهادفة إلى تعزيز حقوق الطفل وحمايتها حول العالم. كما شاركت بفعالية في صياغة العديد من المواثيق والاتفاقيات الإقليمية في هذا الشأن، ومن ذلك مشاركتها في صياغة اتفاقية حقوق الطفل في إطار منظمة المؤتمر الإسلامي، واتفاقية مماثلة لها في إطار جامعة الدول العربية، بالإضافة لمشاركتها بقية الدول العربية في صياغة مبادئ توجيهية للتربية على حقوق الإنسان، من بين توصياتها لبث مفاهيم حقوق الإنسان في مناهج الدراسة في جميع مراحل التعليم العام.

إن المملكة العربية السعودية تحكم بمبادئ الشريعة الإسلامية الغراء. لذلك فإن الطفل يتمتع منذ ولادته بحقوق لا حصر لها، بل إنه يتمتع بهذه الحقوق حتى قبل ولادته، وذلك بسلوك الوالدين للمسلك الشرعي لإنجابه وهو الزواج. والطفل في المملكة يُعتبر أمانة في عنق والديه ومسؤولية يحملها الوالدان. والعلاقة بينه وبين والديه تقوم على أساس العقيدة والإيمان واحترام الأنظمة التي أولت اهتماما خاصا بها وبتلك الرابطة الأسرية. فقد نص النظام الأساسي للحكم، وهو أحد مكونات الدستور في المملكة، على أن ''الأسرة هي نواة المجتمع السعودي ويربى أفرادها على أساس العقيدة الإسلامية وما تقتضيه من الولاء والطاعة لله ورسوله ولأولي الأمر .. واحترام النظام وتنفيذه وحب الوطن والاعتزاز به وبتاريخه المجيد''.

كما نصت المادة العاشرة من نفس النظام على أن: ''تحرص الدولة على توثيق أواصر الأسرة والحفاظ على قيمها العربية والإسلامية، ورعاية جميع أفرادها وتوفير الظروف المناسبة لتنمية ملكاتهم وقدراتهم''.

وفي نفس الإطار، حتى في حالة نشأة الطفل في غير وجود الحاضن الأساسي له أو فقده له فقد أوجدت المملكة محاضن بديلة تكفل رعايته واحترام حقوقه وحمايتها، تطبيقا لمبادئ الشريعة الإسلامية في مجال الحث على رعاية الأيتام والإحسان إليهم.

يبلغ سكان المملكة أكثر من ٢٤ مليون نسمة، منهم ٣٨ في المائة دون الرابعة عشرة من العمر، عملت حكومة المملكة على توفير الظروف الملائمة لتربيتهم ورعاية حقوقهم. فوفرت التعليم المجاني لكل فئات الأطفال بما فيهم ذوي الاحتياجات الخاصة، مع التركيز على الدراسة ما قبل الابتدائية. وأقامت العديد من الأنشطة التي تكفل لهم ممارسة هواياتهم بكل حرية، مزودة لها بالمواد الثقافية الملائمة من مطبوعات وأفلام وبرامج، ووفرت الرعاية الصحية الراقية لهم. ونفذت العديد من البرامج والمشاريع الخاصة بالطفولة.

وبدأت وزارة الصحة في حملة بعنوان ''طبيب لكل أسرة'' في سعي حثيث لتعزيز الرعاية الصحية الأولية، وطب الأسرة والمجتمع الذي تعنى عناية بالغة بالأم والطفل.

وقد أولت الدولة عناية فائقة لمرضى الإيدز، فاتخذت وزارة الصحة منهج الشفافية في نشر الإحصائيات ذات العلاقة ووسائلها للتصدي لهذه المشكلة من جميع النواحي. وتشير آخر الإحصائيات لعام ٢٠٠٦ إلى أنه بلغ العدد التراكمي لكل الحالات المكتشفة منذ عام ١٩٨٤ وحتى نهاية ٢٠٠٦، ١١ ٥١٠ حالة، منها ٢ ٦٥٨ سعودي أي بنسبة ٢٣ في المائة. وفي عام ٢٠٠٦ تم اكتشاف ١ ٣٩٠ حالة، ٢٤,٦ في المائة منهم سعوديون. وتشكل الفئة العمرية ١٥-٤٩ سنة ٧٧ في المائة، والفئة دون ١٥ سنة ٣ في المائة.

كما وفرت ثلاثة مراكز متخصصة في المملكة تهتم بالمصابين من جميع النواحي الطبية والاجتماعية والنفسية والبحثية، إضافة إلى ما هو موجود من خدمات عامة. وقد تم التشديد على التعامل مع مريض الإيدز معاملة مماثلة لباقي فئات المجتمع. وتعمل بعض الجهات الحكومية وغير الحكومية على متابعة ذلك.

كما قامت المملكة بإنشاء اللجنة الوطنية للطفولة منذ عام ١٩٧٩ لتعمل على تنسيق الجهود المبذولة للطفل، التي تنفذها الجهات والمؤسسات الحكومية والأهلية المعنية وإعداد التقارير الدورية، وتسعى إلى تطويرها وتعزيز المشروعات والبرامج الموجهة للطفل بما يضمن حقوقه. وتعمل حاليا مع اليونيسيف في مشاريع مختلفة من خلال برنامج مدته ثلاث سنوات بتمويل من الحكومة السعودية.

وتأكيدا لما هو معمول به من قيم ومبادئ بين أفراد المجتمع السعودي، تعكف الآن حكومة المملكة العربية السعودية على إصدار نظام خاص بحماية الطفل من الإساءة والإهمال يوفر الآليات المناسبة لكفالة حماية الطفل في المجتمع السعودي من أي نوع من أنواع الإساءة، جسدية كانت أم جنسية أم نفسية، كما يحد من انتشار كافة أنواع الإهمال للطفل سواء كان ذلك الإهمال إهمالا للحاجات العاطفية أم لحاجاته الصحية أم التربوية والتعليمية. كما يعمل هذا النظام على نشر الوعي في المجتمع بحق الطفل الكامل في الحياة بلا إساءة أو إهمال، ويحدد المرجعية التنفيذية لحماية الطفل التي تتمثل في لجان محلية يتم تشكيلها لهذا الغرض. كما أنشئت إدارة عامة في وزارة الشؤون الاجتماعية لحماية الأسرة تعمل على مدار الساعة وتتلقى بلاغات عن طريق خطوط ساخنة أو خطوط الاستشارات الاجتماعية. كما تعمل الجمعية السعودية لحقوق الإنسان على متابعة الحالات وتتلقى الشكاوى ومناقشة الجهات المختلفة لتساهم في إيجاد الحلول التي تحفظ للطفل حقوقه كاملة.

وتسعى المملكة العربية السعودية، بالتعاون مع مختلف المنظمات المحلية والدولية بشكل مكثف، للوصول إلى الهدف الأسمى وهو جعل هذا العالم جديرا بالطفل.

وختاما، نتمنى لهذا الاجتماع الرفيع المستوى التوفيق والنجاح وأن يكون عند حسن ظن أطفال العالم وتطلعاتهم.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد غيرهارد – فانزلتر، رئيس وفد النمسا.

السيد فانزلتر (النمسا) (تكلم بالانكليزية): ترى النمسا أن الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية لعام ٢٠٠٢ ذات أهمية بالغة حقا. ففي الوثيقة المعنونة ”عالم صالح للأطفال“ (القرار دإ-٢/٢٧، المرفق)، قطعنا تعهدات حازمة وواضحة في إطار خطة عمل مفصلة. وتوفر الخطة مبادئ توجيهية عملية لاتخاذ إجراءات دعما للسياسات الوطنية الموجهة للأطفال، وتولي اهتماما خاصا للصحة، والتعليم الجيد النوعية، والحماية من الإيذاء والاستغلال والعنف.

وبلدي بإشراكه حوالي ٢٠ ٠٠٠ من الأطفال، والخبراء، والمنظمات غير الحكومية، والسلطات العامة، جمع بين جميع أصحاب المصلحة المعنيين لوضع خطة عمل وطنية لبناء نمسا رفيقة بالأطفال، صدرت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤. وراقب خطة عملنا على مدى السنوات الثلاث الماضية فريق عامل أصدر تقارير عن تنفيذ أكثر من ٢٠٠ من المشاريع المعنية بالأطفال، وناقش نهجا جديدة في مجال حقوق الطفل؛ ووضع سياسة نمساوية منسقة لإدماج حقوق الطفل؛ وركز على مجالات التعليم والصحة والتنمية المستدامة؛ وأولى اهتماما خاصا لتعزيز التوعية. ونتيجة لذلك، أصبح ٨٠ في المائة من الأطفال البالغين ١٤ عاما على دراية الآن بحقوق الطفل. ويعتبرون أن الحق في الحماية من العنف والحق في الحصول على تعليم جيد أهم هذه الحقوق.

وقبل بضعة أسابيع، أصدر الفريق العامل استعراضا لنصف المدة بشأن تنفيذ خطة العمل الوطنية. وبذلك جعلت النمسا من تعزيز وحماية حقوق الطفل أولوية قصوى، وهي تخطط لإدماج حقوق الطفل في دستورنا الاتحادي.

وتلتزم النمسا بوضع سياسة مراعية لاحتياجات الأطفال على المستوى الدولي أيضا. ويتجسد هذا الالتزام في تعاوننا الإنمائي، الذي نشدد فيه بصورة كاملة على احتياجات الأطفال ومشاركتهم، فضلا عن الأطفال المتأثرين بالصراعات المسلحة. وتستهدف المشاريع الثنائية إعادة تأهيل الجنود الأطفال وإعادة إدماجهم.

وفي هذا السياق، أود أن أشدد على وجوب أن يكون كل فرد من حفظة السلام مؤهلا لمعالجة حقوق واحتياجات الأطفال في حالات الصراع وما بعد الصراع. ونريد أن نضمن أن أي فرد من حفظة السلام النمساويين مُدربا فيما يتعلق بحقوق الطفل وحمايته، وعلى وعي تام بقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، بشأن المرأة والسلام والأمن. وقد يكون من المفيد للدول الأعضاء معرفة أن جامعة السلام الأوروبية في شلينينغ تقدم لموظفي الأمم المتحدة دورات دراسية خاصة بشأن حماية الأطفال، والمراقبة وإعادة التأهيل.

ونشيد بالخبير المستقل، السيد باولو سيرجيو بينييرو، على دراسته الرائدة بشأن العنف ضد الأطفال (A/61/299). ونتفق تماما مع توصياته الرامية إلى تمكين الأطفال من التمتع بطفولة خالية من العنف. وبالتالي، ترحب النمسا بالقرار الذي اتخذ مؤخرا من أجل إنشاء منصب الممثل الخاص للأمين العام المعني بالعنف ضد الأطفال. وستتمثل ولايته كمنسق عالمي، والاضطلاع بدور المُحفّز على مكافحة هذه الظاهرة العالمية.

وتكاد تكون جميع أشكال العنف مرتبطة بأدوار الجنسين وأوجه عدم المساواة بينهما المترسخة؛ ذلك أن انتهاك حقوق الأطفال كثيرا ما يُربط بمركز المرأة. وتظل حماية الفتيات تحديا كبيرا لنا جميعا. وتنطوي حالة الفتيات في جميع المناطق على أسباب كامنة مماثلة، تختلف من حيث حدتها لكنها تتشابه في طبيعتها، بما في ذلك الممارسات التمييزية والأبوية، وعدم المساواة، والإقصاء، والحماية القانونية غير الكافية، وانعدام فرص التعليم، وأثر فيروس نقص المناعة البشرية ومتلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، واستمرار الفقر. وتولي النمسا، في إطار تعاونها الإنمائي المتعدد الأطراف، اهتماما خاصا للاحتياجات المتجددة للنساء والفتيات. وندعم مشاريع صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة لوضع حد لتشويه الأعضاء التناسلية للأنثى ومكافحة الاتجار بالنساء والفتيات.

ويكتسي الاجتماع الراهن أهمية بالغة في تعزيز التزامنا بتوفير الحماية الفعلية للأطفال، ومن ثم، بناء تحالف عالمي حقا من أجل حمايتهم من الإيذاء والاستغلال والعنف. ولدينا مجموعة شاملة من الصكوك القانونية. والآن، علينا إبداء الإرادة والالتزام السياسيين لتنفيذها والبدء بإعمالها.

ويجب علينا نحن أعضاء الجمعية أن نوجه رسالة قوية لتحقيق شعار عالم صالح للأطفال. ويجب أن نتوج بالنجاح جهودنا المشتركة الرامية إلى إنهاء معاناة الأطفال وتحسين حالتهم في جميع أرجاء العالم.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد محمد علي سركار، رئيس وفد بنغلاديش.

السيد سركار (بنغلاديش) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن استعرض أمام الجمعية العامة أنشطة بنغلاديش

بشأن المسائل المتعلقة بالأطفال. لدينا التزام طبيعي وراسخ بالمسائل المتعلقة بالأطفال على الصعيدين الوطني والدولي على حد سواء. ونتذكر اليوم، بفخر، مشاركتنا الواسعة في وضع الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية المعنونة ”عالم صالح للأطفال“. لقد شاركنا بصفتنا عضوا في مكتب الدورة الاستثنائية وبصفتنا وفد أقدم للوثيقة مدخلات مستفيضة.

وفي إطار تنفيذ الوثيقة، تمكنا من زيادة التعاون مع الشركاء الإنمائيين، ووكالات الأمم المتحدة المعنية بالأطفال، خاصة اليونيسيف. وإن العلاقة بين الحكومة والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني أقوى مما كانت عليه في أي وقت مضى. وقد أدى التزام الحكومة وهذه الشراكات الواسعة النطاق إلى تحسينات كبيرة في عدد من المؤشرات الاجتماعية والصحية للأطفال، بما في ذلك معدل وفيات الأطفال دون الخامسة من العمر ومعدل وفيات الرضّع ومعدل وفيات الأمهات ومعدل الانقطاع عن الدراسة. وعلاوة على ذلك،كان هناك تحسن ملحوظ في التطعيم والصرف الصحي والحصول على المياه الصالحة للشرب.

وكان أحد الإنجازات الهامة بوجه خاص القضاء على التفاوت بين نسب التحاق الأولاد والبنات بالمدارس. ونتيجة لتركيزنا المكثّف على تعليم البنات في جميع المراحل، تم سدّ الفجوة القائمة بين الجنسين في قيود المدارس الابتدائية والثانوية – وعُكست بالفعل. فالبنات يشكلن الآن ٥١ في المائة من نسبة الملتحقين في المرحلة الابتدائية. وينصبّ تركيزنا الآن على تحسين نوعية التعليم.

وبما أنه ليس للأطفال صوت سياسي، فهم بحاجة إلى الحماية القانونية اليقظة من جانبنا. وقد أجرينا استعراضا شاملا للتشريعات الوطنية لتتماشى مع الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية. وتم اعتماد تدابيرَ صارمة لحماية الأطفال، خاصة الفتيات، من جميع أشكال الإساءة والاستغلال والعنف والاتجار والتمييز.

وقد دخل حيز النفاذ مؤخرا قانون عمل كان قد صدر عام ٢٠٠٦، حيث ينصّ على القضاء على الأشكال الخطيرة والاستغلالية لعمل الأطفال. ولا يزال قانون تعيين مفوض معني بشؤون الأطفال أو أمين مظالم ينتظر موافقة مجلس الوزراء النهائية. وقد وافقت الحكومة لتوها على تأسيس المفوضية الوطنية لحقوق الإنسان.

وعلى الرغم من النقص الشديد في الموارد، زادت الحكومة الميزانية المخصصة للأطفال. وقد قدمنا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ التقرير الذي يغطي فترة خمس سنوات عن ”عالم صالح للأطفال“. كما تم تسليم الاستعراضين الثالث والرابع بشأن اتفاقية حقوق الطفل.

وبالرغم من أننا حققنا نجاحات هامة منذ عام ٢٠٠٢، لا تزال هناك تحديات كبيرة. ويمثل الفقر والكوارث الطبيعية المتكررة عقبات ضخمة. فإعصار سيدر الأخير الذي اجتاح الجزء الجنوبي من بنغلاديش في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر دمّر حياة الملايين من الناس وتضرر منه الأطفال على نحو غير متناسب. لقد أحرزنا تقدما كبيرا في القضاء على الفقر في بلدنا، غير أن التقدم المحرز عن طريق الجهود المكثفة تلاشى في العديد من المناطق.

إن تدفق المساعدات الدولية أقل بكثير من التأكيدات التي تلقيناها. فالمساعدات كانت بالتأكيد أقل بكثير من التعهدات التي أصدرتها الحكومات، وبالتالي، فإن التقدم المحرز لغاية الآن أقل مما هو مرجو أو مما هو مطلوب. وما لم يتم ضخ موارد جديدة سيكون من الصعب الحفاظ على التقدم الذي أحرزناه وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد عبد العزيز (مصر).

من المؤسف أن هذه الحالة تعبر عن سيناريو لا تنفرد به بنغلاديش بأي حال من الأحوال. فهي تعبير عن ثقافة عالمية حيث لا يفي المجتمع الدولي بتعهداته والتزاماته على نحو كامل في أغلب الأحيان. وتقرير الأمين العام يخبرنا أنه ''ورغم التقدم الملموس، ما زالت تدفقات المعونة اليوم أقل كثيرا من المطلوب لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وعلى الأخص تمويل الاستثمارات الأساسية في تربية الأطفال كما توقعت الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية''. (A/62/259، الفقرة ١٣) ويشير التقرير، وعن حق، إلى أن البلدان الأقل نموا ينبغي أن يكون بمقدورها أن تعتمد على الدعم من المجتمع الدولي. وبصفتنا وفدا مستقلا وكذلك الرئيس الحالي لمجموعة البلدان الأقل نموا، فإننا ندعو جميع شركاء التنمية إلى الوفاء بتعهداتهم.

وينبغي لنا أن نغتنم الفرصة لتجديد التزامنا السياسي، على الصعيدين الوطني والدولي، بزيادة الاستثمار في حاضر أطفالنا لكي تنعم الأجيال القادمة بمستقبل أفضل.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد خورخيه فوتو - برناليس، رئيس وفد بيرو.

السيد فوتو - برناليس (بيرو) (تكلم بالإسبانية): لا شك في أن المسألة المدرجة في جدول الأعمال الدولي التي تولد أكبر قدر من التوافق هي حماية الأولاد والبنات. وتتمثل هذه الحقيقة في درجة القبول التي تحظى بها اتفاقية حقوق الطفل وبروتوكولاها الاختياريان، وكذلك الصكوك الدولية الأخرى مثل إعلان الألفية، وفي مؤتمرات مثل الدورة الاستثنائية المعنية بالطفل التي عقدت عام ٢٠٠٢ وهذا الاجتماع التذكاري العام. ونتيجة لذلك، من الممكن أن يجدد المجتمع الدولي دائما التزامه السياسي نحو بالأطفال والمراهقين عن طريق وضع سلسلة من الأولويات، بما في ذلك كفالة أعلى مستوى ممكن من الصحة والتعليم الكافي لهم، وحمايتهم من العنف والاستغلال والإساءة، ومنحهم الفرصة للمشاركة في القرارات التي تؤثر عليهم.

وترى بيرو أن رفاه الأطفال والمراهقين هو الهدف الأساسي للتنمية، وهي ملتزمة بتعزيز الممارسة التامة لحقوقهم. ولتحقيق هذا الهدف، وجهنا جميع جهودنا لوضع خطة عمل استراتيجية موحدة تُعطي الأولوية للقضاء على الفقر وتقليص التباينات الاجتماعية وتكفل تكافؤ الفرص.

وتماشيا مع هذه السياسات وضعنا خطتنا الوطنية المعنية بالأطفال والمراهقين للفترة الممتدة من ٢٠٠٢ إلى ٢٠١٠، التي أصبحت الآن قانونا هدفه الرئيسي كفالة حقوق الأطفال والمراهقين في بيرو، وكذلك إجراء تغييرات هيكلية في مجتمع لا يزال يتسم بعدم المساواة ويعاني من فجوات اجتماعية كبيرة.

وفي هذا الإطار، أود أن ألقي الضوء على بعض الجوانب التي ما برحت حكومة بيرو تعطيها الأولوية بالعمل مع المجتمع المدني، بغية الوفاء بالتزاماتها بموجب الأهداف الإنمائية للألفية.

وفي مجال التعليم، التزمت بيرو التزاما راسخا بكفالة الحق في الحصول على تعليم جيد النوعية لجميع الأطفال والمراهقين. ونخطط عن طريق برنامجنا الوطني التعليمي للعام ٢٠٢١ للقضاء على الأمية وتوفير تعليم شامل متاح للجميع من المراحل التعليمية الأساسية وحتى التدريب بغية الإدماج النشط للأطفال في الحياة الاجتماعية. ولأن هناك عدة لغات في بلدنا فقد أدخلنا أيضا التعليم بلغتين الشامل لعدة ثقافات في المناطق الريفية التي تقطنها الشعوب الأصلية، وبذلك نكفل لهم تكافؤ الفرص، مقارنة بسائر السكان.

تعزز بيرو إتاحة الخدمات الصحية المجانية للجميع، على نحو مستمر وبأداء جيد النوعية، حيث تُعطى الأولوية للقطاعات الأكثر فقرا والجماعات الأضعف، مثل الأطفال. وفي هذا السياق نحن ملتزمون بالقضاء على أخطر الآفات التي تعصف بالأطفال في بيرو، أي سوء تغذية الأطفال الرُضع. وللقيام بذلك، عُززت الإجراءات لإيلاء الاهتمام بالنساء المرضعات والأطفال ورعايتهم على نحو فعّال، عن طريق تشجيع الرضاعة الطبيعية من الأمهات وحمايتها ودعمها، وكذلك من خلال استراتيجيات التغذية الوطنية والرعاية وتوفير المعلومات عن الغذاء. وما برحت بيرو تكافح فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والأمراض المنقولة جنسيا، وهي تولي الأهمية للأطفال والمراهقين.

وتشجع بيرو مشاركة الأطفال والمراهقين، جاعلة منهم عناصر فاعلة استراتيجية في تنمية البلد. وفي هذا الصدد، وعلى الصعيدين الوطني واللامركزي، شُكلت جماعات شبابية بغية إتاحة المجال للشباب من أجل المشاركة بهمة في مختلف القطاعات التي تؤثر عليهم، مثل التعليم والثقافة والصحة والتغذية والبيئة وحقوق الإنسان وحماية الأسرة والعنف الجنسي.

وفي المجال الأخير، تطبِّق بيرو سياسة عدم التسامح المطلق تجاه العنف الأسري وسوء المعاملة الجنسية للطفل. ومن خلال وكالاتها الحكومية المختلفة، ما فتئت تزيد الاهتمام الممنوح للأطفال والمراهقين، وأسرهم المتضررة من العنف الأسري، وسوء معاملة الأطفال، إضافة إلى زيادة قدرات الموارد البشرية لتوفير ذلك الاهتمام.

ولا شك في أن بيرو حققت بعض التقدم في تنفيذ التزاماتها بحماية حقوق الأطفال والمراهقين. لكنه لا يزال هناك الكثير مما يجب عمله لتنفيذها كليا، ولبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. وإننا ملتزمون التزاما ثابتا بذلك الإنجاز.

إن هذه الجهود الوطنية مختلفة اختلافا حادا عن أهدافنا العالمية. والحالة البالغة الصعوبة لألوف الأطفال في العالم، الذين يتعرضون لأسوأ أشكال عمالة الأطفال، وسوء المعاملة، والتمييز، والعنف، والاستغلال الجنسي واستخدامهم جنودا، مؤلمة بشكل خاص. لقد مضت ١٠ سنوات على تقرير السيدة غراسا ماشيل عن آثار الصراعات المسلحة على الأطفال (انظر A/51/306)، ومن المؤسف أن الانتهاكات ضد أبرز الحقوق الأساسية للأطفال تتواصل بسبب تلك الصراعات المسلحة.

إننا ننوِّه بالعمل الذي اضطلع به الممثل الخاص للأمين العام لشؤون الأطفال والصراعات المسلحة لدعم المبادرات الدولية لإنهاء الانتهاكات الخطيرة لحقوق الأطفال المتضررين بالصراع. كما تقدِّر بيرو عمل اليونيسيف ودعمها الجاري للبلدان في تنفيذ سياسات وبرامج مفيدة للأطفال. ومن الأمثلة على ذلك، الاجتماع الذي عُقد في ليما في ٢١ و ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، لمؤتمر اتحاد أمناء التظلمات الأيبيري – الأمريكي، برعاية اليونيسيف، والذي اعتمد إعلان ليما، وأنشأ الشبكة الأيبيرية – الأمريكية للدفاع عن حقوق الأطفال والمراهقين.

ختاما، من بالغ الأهمية أن يوجه هذا الاجتماع رسالة واضحة بشأن التزامنا تجاه الأطفال. ولهذا السبب، أود أن أضيف دعم بيرو لمشروع الإعلان (A/62/L.31)، الذي نأمل أن نعتمده بتوافق الآراء، والذي سنكرر فيه جميعا تأكيد التزامنا بتنفيذ الإعلان وخطة العمل الواردين في ”عالم صالح للأطفال“. إن الدعم الدولي والتعاون الأكبر أمران أساسيان لمجابهة التحديات وتحقيق الأهداف التي تكفل رفاه جميع الأطفال والمراهقين في كل بقعة من العالم.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد رودريغو ماميركا دياز، رئيس وفد كوبا.

السيد ماليير كا دياز (كوبا) (تكلم بالإسبانية): أود في البداية أن أعرب عن تعازينا لحكومة الجزائر وشعبها، ولا سيما لعائلات ضحايا الاعتداءات الإرهابية الفظيعة التي وقعت مؤخرا.

قبل خمس سنوات طالبت الجمعية العامة المجتمع الدولي بأن يتحد في تحرك عالمي يسهم في إيجاد عالم صالح للأطفال. لكن حالة الأطفال في جميع أنحاء العالم ليست مشجعة، ولا تزال توجد تحديات لم يسبق لها مثيل.

ويبقى القضاء على الفقر التحدي الرئيسي الذي يواجه العالم بسبب النظام الاقتصادي الدولي الراهن الظالم، حيث الأطفال تتهددهم الحروب، والأمراض التي يمكن الوقاية منها، والجوع، وعدم المساواة، وتغير المناخ ونقص الموارد وتخلُّف التنمية في معظم أنحاء العالم.

إن فقدان الإرادة السياسية في التعاون، والتدابير الأحادية القسرية التي تفرضها بعض الدول، والتأثير المفرط الذي تمارسه البلدان الغنية في العلاقات الدولية، بما في ذلك العلاقات الاقتصادية والتجارية، تعيق تهيئة بيئة آمنة وملائمة للأطفال، يُستوفى فيها رفاههم الاجتماعي، وتُدرك فيها جميع حقوقهم الإنسانية. لقد تفاقم تخلُّف التنمية، والفقر، والجوع والتهميش نتيجة عملية العولمة، التي تسبِّب، في شكلها الراهن، تهميش البلدان النامية وتزيده، وتؤدي أيضا إلى تفاقم الاختلالات والتفاوتات البنيوية التي يتسم بها النظام الاقتصادي الدولي الراهن الظالم.

ونتيجة لذلك، يموت نحو ١٠ ملايين طفل سنويا، معظمهم بسبب أمراض يمكن الوقاية منها. ولا يزال هناك نقص في خدمات التحصين لـ ٢٧ مليون طفل دون سنة من العمر، و ٤٠ مليون امرأة حامل؛ وتموت ٥٠٠ ٠٠٠ امرأة كل سنة بسبب مضاعفات أثناء الحمل، معظمهن في البلدان النامية. وفوق ذلك، هناك أكثر من ١٢٥ مليون طفل، دون الخامسة من العمر، لا يزالون يعيشون في بيوت تستخدم مصادر مائية غير صالحة للشرب، ويواجهون تحديات خطيرة متعلقة بالتعليم ونوعية التعلُّم.

وعلى صعيد العالم، من المقدر أن ٢١٨ مليون طفل فوق الخامسة من العمر مجبرون على العمل؛ منهم ١٢٦ مليونا يعملون بأجور متدنية وبدون حماية، في قطاعات مثل التعدين والزراعة، ويتحملون سوء المعاملة الجسدية، والمضايقة الجنسية والترهيب وحتى القتل. وفي الوقت نفسه، هناك نحو ٣٠٠ ٠٠٠ قاصر يشاركون في صراعات مسلحة، وعدد مماثل لهم يعانون تبعات الاحتلال الأجنبي والتشريد، ويقعون ضحايا التفجيرات وانعدام الأمن.

وفي هذا الصدد، تعتبر كوبا أنه إذا استمرت هذه العلل، فلن تتحقق الأهداف التي حددتها الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية المعنية بالطفل عام ٢٠٠٢، وأن الجهود لتحقيق التطلعات المحددة في إعلان الألفية والأهداف الإنمائية للألفية لعام ٢٠١٥ وما بعده، ستواجه، بالتالي، انتكاسة خطيرة.

لذا، فإن من الجوهري مواصلة العمل نحو الالتزامات التي تم التعهد بها في إطار الأمم المتحدة. وكوبا تؤكد أنه يجب على الدول أن تفي بالتزاماتها بشأن مسائل التنمية، مشدِّدة على الحاجة إلى قيام الدول المتقدمة النمو التي لم تخصص بعد ٠,٧ في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية أن تحدد مواعيد نهائية للقيام بذلك، حسب الاتفاق على المستوى الدولي؛ وتؤكد مجددا على الحاجة إلى إيجاد حل عادل ودائم لمشاكل الديون الخارجية للبلدان النامية.

إننا في بلدنا، البلد الجزري الكاريبي الصغير، المغلق والمحاصر من جانب حكومة الولايات المتحدة طوال نحو ٥٠ سنة، يمكننا أن نُظهر إنجازات موضوعية تفيد الأطفال

على أساس مشروع اجتماعي عادل، يوفر مكانا بارزا في المجتمع لجميع الأطفال، فتيانا وفتيات على السواء. ولدى كوبا إحدى أدنى نسب وفيات الأطفال في العالم – حيث تبلغ ٥,٣ في الألف من الولادات الحية – بفضل الجهود الكبرى للحكومة ومؤسساتها من خلال نظام صحي يكفل حياة سليمة، بدءا من الحمل. والتعليم المجاني الشامل مضمون لجميع الأطفال، بجميع المستويات، وهو إلزامي حتى الصف التاسع. وقد حققت كوبا نسبة ٩٩,٦ في المائة من محو الأمية، والبرامج التعليمية للثورة مضمونة في أبعد المناطق النائية في البلد؛ حتى أن هناك مدارس ريفية في الجبال لطالب واحد، مع أحدث تكنولوجيات الاتصالات والمعلوماتية.

تنطلق تلك الإنجازات من الإرادة السياسية للحكومة الكوبية، ومن الجهد الاستثنائي لشعبنا ومن المنظمات الاجتماعية التي سعت إلى ضمان طفولة سعيدة، على الرغم من العواقب الخطيرة التي تطال الأطفال الكوبيين بسبب الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي فرضته الولايات المتحدة ضد كوبا بصورة أحادية وغير قانونية ومناقضة للقانون الدولي.

لقد قال رائد استقلال كوبا، خوسيه مارتي، إن ''الأطفال هم أمل العالم''، وهو بذلك أوجز أفضل تطلعات الجنس البشري. وقد دعانا إلى الكفاح من أجل إدراك ذلك الواقع. لذا، فإنه ما لم يضع المجتمع الدولي نهاية للعلل التي تضر بالأطفال، وما لم تنتهج سياسات يسود فيها التعاون الدولي والتضامن الإنساني، وما دام القليلون يصبحون أغنياء بينما العديد من الملايين يعانون الفقر، سيبقى أطفالنا وأبناء جنسنا معرضين للخطر. فعلى البشرية أن تتقدم نحو مجتمعات أكثر عدلا. وإن العالم الأفضل ممكن.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد حبيب منصور، رئيس وفد تونس.

السيد منصور (تونس) (تكلم بالفرنسية): أولا وقبل كل شيء، أود أن أعرب لزميلي ممثل الجزائر ولوفده بأسره عن مشاعر التعازي والتعاطف معهم عقب الهجوم الإرهابي الشرير الذي قذف بالجزائر في الحزن، وهو هجوم أدى إلى خسارة في أرواح العديد من الضحايا الأبرياء.

في البداية أود أن أؤكد على سرور بلدي بعقد هذا الاجتماع التذكاري المكرس لمتابعة نتائج الدورة الاستثنائية المعنية بالطفل، فضلا عن أملنا بأن تسهم هذه المناسبة في تعزيز التزام المجتمع الدولي وتصميمه على أن يتحمل بصورة أفضل مسؤولياته نحو الأطفال والأجيال المقبلة.

منذ عقد الدورة الاستثنائية في عام ٢٠٠٢ واعتماد الوثيقة الختامية المعنونة ''عالم صالح للأطفال'' (القرار دإ-٢/٢٧، المرفق)، تم إيلاء اهتمام خاص للسياسات والبرامج وغيرها من الاستراتيجيات التي تؤثر تأثيرا مباشرا على حياة الأطفال. ومما يبعث على الاطمئنان أن هذه المسألة ترد بصورة مستمرة وبإصرار متزايد. وهذا أمر يبشر بالخير بالنسبة للمستقبل.

مع ذلك، فإن هذا الاستمرار في تذكير المجتمع الدولي بحالة الأطفال يعكس أيضا حالة لا تمضي قدما بالسرعة الكافية؛ وهذا يمكن أن يؤدي لا إلى تأخير في تنفيذ الالتزامات التي قطعتها الدول الأعضاء فحسب، بل إن الأمر الأكثر إثارة للقلق هو احتمال تدهور الحالة على المستوى العالمي. وفي الواقع، فإن الأمر الأساسي هو أنه ينبغي أن يعزز العمل باستمرار، لأن الأخطار التي تحدق بالأطفال ما زالت موجودة: وإجراء تحسينات لا يعني أن هذه الأخطار قد اختفت تماما. وبالتالي فإن التحلي باليقظة أمر حيوي.

وفي هذا الصدد تدعو تونس الدول الأعضاء إلى تركيز كل اهتمامها على التوصيات الواردة في تلك الوثيقة

الهامة، التي لا يمكن تنفيذها إلا ببذل جهود متضافرة من جانب الجميع، وعلى الصعد الوطني والإقليمي والدولي.

إن تونس، بوصفها بلدا تشكل موارده البشرية ثروته الرئيسية ومورده الرئيسي، اختارت، منذ استقلالها في عام ١٩٥٦، أن تكفل التعليم للجميع؛ وهذه السياسة مكنتنا من الوصول إلي مستوى التحاق بالمدارس بلغ نسبة ١٠٠ في المائة بالنسبة للأطفال في سن ٦ إلى ١١. ويتم باستمرار دعم هذا النهج الذي يركز على الأطفال على مدى الأعوام من خلال اتخاذ العديد من القرارات، مثل التوقيع في عام ١٩٩١ على اتفاقية حقوق الطفل وإصدار مدونتنا لحماية الأطفال في عام ١٩٩٥.

ولكن جهود الدولة لم تتوقف هنا: فقد اضطلعت تونس ، منذ الدورة الاستثنائية السابعة والعشرين للجمعية العامة في عام ٢٠٠٢، بتعزيز هذه الانجازات بتنويع المبادرات والبرامج لصالح الأطفال، بما في ذلك بضمان التنفيذ الملموس للعديد من التوصيات الواردة في وثيقة ”عالم صالح للأطفال“.

وفي هذا الصدد، فإن حماية الأطفال من العنف وتوعيتهم بأخطار فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والتحسين المستمر للبرامج المدرسية أصبحت مضامين لسياسات دولتنا، التي لا تدخر وسعا في أن تهيئ للأطفال بيئة صحية يمكنهم أن يزدهروا فيها بشكل كامل. ولقد تم إصدار عدة قوانين، وعلى المستوى المؤسسي، أنشأت السلطات في ١٤ شباط/فبراير ٢٠٠٢ مرصد المعلومات والتدريب والتوثيق والدراسات من أجل حماية حقوق الطفل، وهو هيئة علمية أثبتت أنشطتها أنها ضرورية وأساسية. وفي الواقع، فإن أحد الانجازات الرئيسية للهيئة يتمثل في إنشائها، بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، قاعدة بيانات للمعلومات المتعلقة بالطفل تقوم بفهرسة جميع القطاعات وتبرز جميع المؤشرات ذات الصلة والمتعلقة بحالة الأطفال في تونس.

ويقع هذا البرنامج في نطاق اهتمام تونس بتعزيز علاقات تعاونها مع الأمم المتحدة، بتقديم التقارير المنتظمة عن حالة الأطفال حيثما طلب منها ذلك، لأننا مقتنعون بأن تبادل الآراء وتبادل التجارب يشكل وسيلة فعالة لجميع الدول الأعضاء للعمل معا بغية التعجيل ببلوغ الأهداف الإنمائية للألفية.

وتقوم تونس، من خلال إعداد خطة عملها الوطنية الثانية للأطفال للفترة من عام ٢٠٠٢ إلى عام ٢٠١١، بتعزيز إستراتيجيتها المتعلقة بحماية الطفل وتسعى سعيا جادا لإيجاد حلول مستدامة، مع الأخذ بعين الاعتبار تطور المجتمع بشكل عام. وهذه الحلول تؤثر على سلسلة كاملة من القطاعات، مثل التعليم وصحة الأمهات وصحة الأطفال وفقا لأعمار محددة وإدراج فروع للدراسة ذات صلة مباشرة بالاتجاهات الجديدة، مثل الإيكولوجيا وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وتشمل أيضا التعزيز المستمر لبدء تعليم الأطفال والمراهقين قيم التسامح، والهوية الوطنية والمدنية، والوعي بالعالم الخارجي، واحترام الآخرين، وحقوق الإنسان، والسلام.

وعلاوة على ذلك، يؤكد التقرير الوطني عن حالة الأطفال لعام ٢٠٠٦ على حق الأطفال في التعبير عن آرائهم وحقهم في اتخاذ القرارات بشأن جميع المواضيع التي تؤثر عليهم، بما في ذلك في التعليم أو المجالات الإدارية والقانونية، وحقهم في المشاركة في جميع جوانب الحياة الأسرية والاجتماعية. وفي هذا الإطار تم إنشاء برلمان الأطفال في عام ٢٠٠٢ وتشكيل المجالس البلدية للأطفال؛ وهذان كلاهما منتديان للحوار وتبادل الآراء مفيدان وضروريان للسلطات العامة بغية تحسين فهمها الأجيال الجديدة وتكييف

استراتيجياتها وسياساتها وهياكلها القانونية والمبادرات الأخرى وفقا للاحتياجات المحددة للأطفال.

ونشأت جميع هذه القرارات والمبادرات من اقتناعنا بأن هذه السياسة قائمة على أسس قوية وتصميمنا على أن نحيط الأطفال بكل الرعاية التي يحتاجون إليها. ولهذا السبب، خصصت الدولة نسبة ١٦ في المائة من الميزانية الوطنية للتعليم الأساسي، ويمثل قطاع التعليم ٥ في المائة تقريبا من دخلنا القومي الإجمالي.

إن مستقبل أطفالنا أمر يهمنا جميعا، ويشكل المجتمع المدني شريكا رئيسيا في تنفيذ سياستنا الوطنية المتعلقة بالأطفال. وهو يضطلع بدور استشاري متزايد في اختيار البرامج وتحديد خطط العمل، ويسهم في العديد من المجالات، مثل التعليم قبل المدرسي والثقافة والاستجمام والحماية والإعاقة والبيئة.

وفضلا عن ذلك، يشاهد السعي لتطوير المعرفة الرقمية في النظام التعليمي في ربط ١٠٠ في المائة من المدارس بشبكة الإنترنت. وفي الواقع، فإن تونس، التي استضافت المرحلة الثانية من مؤتمر قمة مجتمع المعلومات، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، وإدراكا منها لحقيقة أن تكنولوجيا المعلومات تشكل أداة حيوية في العالم اليوم، زادت جهودها لتيسير حصول الأطفال على التكنولوجيا الجديدة، خاصة من خلال إدماجها في البرامج المدرسية وإنشاء مراكز حاسوب للأطفال، ومن خلال انتشار أندية الحاسوب والإنترنت في المراكز الثقافية.

وعلاوة على ذلك، أنشأت الحكومة أيضا مركزا وطنيا للحاسوب من أجل الأطفال مكنت فروعه الإقليمية من تدريب أكثر من ٨٨ ٠٠٠ طفل في الفترة بين عامي ٢٠٠٢ و ٢٠٠٤. وهذه المؤسسة تمكّن الأطفال من الحصول على معرفة العالم الرقمي من خلال البرامج المكيفة على جميع الفئات العمرية فوق سن الخامسة. وتشمل البرامج كُلاً من العمل الخلاق للوسائط المتعددة والصيانة الأساسية لأجهزة الحاسوب. وبغية ضمان تساوي الفرص لجميع الأطفال، فإن مركز الحاسوب للأطفال المعوقين، الذي افتتح في ١٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣، فضلا عن المراكز المتخصصة لتعريف الأطفال المعوقين بتكنولوجيا المعلومات، تعمل بالترافق لصالح الأطفال ذوي الإعاقات المختلفة باستخدام نهج تربوية مناسبة.

وتلك التدابير من ضمن مبادرات تونس لصالح الأطفال، الذين يمثل رفاههم أفضل ضمان لبناء مجتمع متسامح ومنفتح ومسؤول. وإن انجاز عالم صالح للأطفال ليس بعيد المنال بأي شكل من الأشكال. غير أن هذا المنظور يقتضي منا بذل الجهود اللازمة المناسبة بلا تردد أو تأخير، حتى يمكن لهذا أن يصبح حقيقة ملموسة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد براساد كارياوسام، رئيس وفد سري لانكا.

السيد كارياوسام (سري لانكا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أولا أن أشارك المتكلمين الآخرين في التعبير عن غضبنا إزاء التفجيرات الإرهابية التي حدثت في الجزائر. إن سري لانكا تدين بصورة لا لبس فيها هذا العمل الوحشي؛ ونقدم تعازينا لذوي الضحايا.

في الدورة الاستثنائية التاريخية للجمعية العامة، المعقودة سنة ٢٠٠٢، اعتمد رؤساؤنا وثيقة ختامية بعنوان ”عالم صالح للأطفال“ (القرار دإ-٢/٢٧، المرفق)، تحدد أهدافا معينة وغايات للعقد المقبل. ونحن نجتمع هنا، خمس سنوات على التوالي، للتأكد من عدم فقدان التركيز في تهيئة هذا العالم الصالح للأطفال حقا.

منذ استقلالنا، ظلت الحكومات المتعاقبة على سري لانكا تعطي الأولوية باستمرار للاستثمار في مستقبل أفضل لأطفالنا. وقد أخذنا بسياسات ثابتة وتدابير قانونية لتعزيز حقوق الطفل وحمايتها. وكان هدفنا، ولا يزال، إتاحة أفضل منطلق للأطفال في الحياة والتأكد من أنه يمكن لجميع الأطفال الانتفاع بكامل سلسلة الفرص اللازمة لتحقيق الحد الأقصى من إمكاناتهم منذ نعومة أظفارهم إلى سني دراستهم والمراهقة.

وأخذنا بنظام التعليم المجاني ونظام الصحة العامة المجانية أيضا في أوائل الحقبة التالية للاستقلال، وكان الهدف الأول من ذلك إفادة أطفالنا. ونتيجة هذا، لا تزال سري لانكا تسجل تقدما كبيرا في التنمية الاجتماعية، رغم أنها بلد من الفئة الدنيا من البلدان المتوسطة الدخل، لكن مرتبتنا تفوق كثيرا أغلبية البلدان ذات الدخل المماثل لنا.

وأدى الاستثمار في الحصول المجاني على التعليم، من المرحلة الابتدائية إلى التعليم الجامعي، إلى معدلات تسجيل مرتفعة ونسب عالية لمعرفة القراءة والكتابة في سري لانكا. ونحن نسير فعلا بخط يوازي الأهداف الإنمائية للألفية في التعليم الابتدائي وتكافؤ نسب الجنسين في المدارس وخدمات الصحة الإنجابية. والنسبة الصافية لالتحاق البنات والبنين بالمدارس تبلغ أكثر من ٩٥ في المائة؛ أما نسبة معرفة القراءة والكتابة للفئة العمرية ١٥ إلى ٢٤ عاما، فتتجاوز ٩٥ في المائة للذكور والإناث. وسري لانكا في طريقها إلى بلوغ هدف توفير التعليم الابتدائي للجميع قبل عام ٢٠١٥ بفترة طويلة.

وقد أزالت سري لانكا فعلا عدم التكافؤ بين الجنسين في المرحلتين الابتدائية والمتوسطة، إذ أن مؤشر التكافؤ يناهز ١٠٠ في المائة. أما في المرحلتين الثانوية والجامعية، فنسبة الإناث أكبر من نسبة الذكور. وليس من تفاوت في معرفة القراءة والكتابة بين الذكور والإناث، إذ أن النسبة هي ١٠٠,٩ في المائة.

وسجلت وفيات الأطفال والأمهات في سري لانكا انخفاضا إلى مستويات دنيا بصورة ملحوظة، شبيهة بمستويات بعض البلدان المتقدمة النمو. وظلت نسبة تغطية التحصين تتجاوز ٨٠ في المائة. ويجري نحو ٩٦ في المائة من حالات الولادة في مؤسسات صحية بإشراف موظفين صحيين مهرة.

ورغم أفضل الجهود التي نبذلها – بالتعاون مع المجتمع الدولي، بما في ذلك اليونيسيف – لضمان طفولة سليمة وآمنة لأطفالنا، تواجهنا تحديات هائلة تنشأ من حملة عنيفة، لا كابح لجموحها، تشنها مجموعة إرهابية. وتجنيد هذه المجموعة الإلزامي للأطفال من دواعي القلق الرئيسية. وعلاوة على ذلك، أدى اتساع تمزق النسيج الاجتماعي في سري لانكا نتيجة الإرهاب إلى نزوح الأطفال وأسرهم، مما سبب مشاكل مثل ازدياد سوء التغذية وانخفاض الوزن عند الولادة وفقر الدم، فضلا عن تزايد الفوارق بين الأقاليم في الحصول على التعليم والعناية الصحية.

وتأخذ حكومة سري لانكا هذه المشاكل بجدية شديدة، وهي تتخذ كل التدابير الممكنة لمعالجتها. ويجري اتخاذ تدابير مع الالتزام الحازم بسياسة لا مجال فيها للتسامح مطلقا إزاء تجنيد الأطفال، لمساعدة المحاربين السابقين من الأطفال الذين فروا أو تم تسريحهم أو إنقاذهم. وتأهيل وإدماج الأطفال الذين استُغلت عقولهم البريئة استغلالا سيئا وغُسلت أدمغتهم سنين طويلة يمثلان في الحقيقة تحديا لنا. وتصبح المهمة أكثر تحديا لأنه يترتب عليها أيضا تأمين بيئة حماية لإعادة إدماج الأطفال بجمع شمل الأسرة بطريقة ناجحة والحصول على خدمات الصحة والتعليم والتدريب المهني والأنشطة ذات العائد والرعاية النفسية الاجتماعية.

ويترتب على هذا أيضا دعم سبل كسب العيش ورفع مستوى معيشة الذين يقيمون في المناطق المنكوبة بالصراع. وفي سبيل ذلك، أطلقت الحكومة عدة مشاريع، وخاصة في الإقليم الشرقي، ونحتاج إلى دعم متواصل من الجهات المانحة الدولية لهذا الغرض.

إن الأطفال هم مستقبلنا. ومسؤوليتنا الجماعية أن نكفل تهيئة بيئة سليمة وآمنة لهم، لكي يتمتعوا بطفولتهم. ولهذا، يجب أن نلتزم من جديد بخلق عالم صالح للأطفال يقوم أساسا على التزامات مستدامة بتوفير بيئة تنعم بالأمن والعدالة الاجتماعية والازدهار الاقتصادي. ولا يمكن تهيئة عالم كهذا إلا عبر شراكة جميع المعنيين في كل أنحاء العالم.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد وليام بريسبن، رئيس وفد الولايات المتحدة الأمريكية.

السيد بريسبن (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): تقدم الولايات المتحدة حكومة وشعبا تعازينا وصلواتنا للضحايا وأسرهم في الجزائر.

لقد مثلتُ الولايات المتحدة في دورة عام ٢٠٠٢ الاستثنائية، وأسجل الآن المنجزات الملحوظة التي حققناها معا، نحن المجتمع الدولي، بالتعاون مع اليونيسيف، على مدى السنوات الخمس الماضية لتحسين حياة الطفل في كل مكان.

وجدت الإحصاءات الديمغرافية والصحية، التي تؤيدها وكالة التنمية الأمريكية الدولية، أن تسعة بلدان على الأقل قد خفضت وفيات الرضّع والأطفال بنسبة تتراوح من ٢٠ إلى ٤٠ في المائة في ٥ سنوات فقط. وقد أُنجز هذا حتى في مواجهة الفقر المتواصل أو المتفاقم. ومع أن مستويات الوفيات في هذه البلدان وفي كثير غيرها لا تزال مرتفعة ارتفاعا مفرطا، فإن حالات النجاح هذه تدل على أنه يمكن للبلدان، بوجود القيادة الرشيدة والتصميم والدعم المستدام من الشركاء، أن تغير حال أطفالها.

وفيما يتعلق بمجالات التركيز الأربعة لخطة ”عالم صالح للأطفال“، يمكننا أن نفتخر بإنجازاتنا، ولكن ينبغي أيضا أن نتواضع بسبب العمل الذي لا يزال علينا فعله. والولايات المتحدة ما برحت، في مجال تعزيز حياة صحية للأطفال، في طليعة الجهات المانحة للأموال للقضاء على شلل الأطفال عالميا. فمنذ عام ١٩٨٨، قدمنا أكثر من ١,٣ بليون دولار. ولا يزال التزام الولايات المتحدة المالي ثابتا على مبلغ ١٣٢ مليون دولار للعام المالي ٢٠٠٧، ونحن مصممون على مواصلة دعمنا القوي للجهود التي تسهم في القضاء على ذلك المرض. وقد بينت التجارب في بلدان أخرى أن المدخل إلى هذا القضاء هو قوة الإرادة السياسية والاستراتيجيات والحملات الوطنية الفعالة.

ونحن أيضا نقدر كثيرا تعاون اليونيسيف الممتاز في مبادرة الرئيس بوش الخاصة بالملاريا، التي كانت فيها شريكا رئيسيا في الجهد المبذول لتوفير الناموسيات المتينة المعالجة بمبيد للحشرات لأكثر السكان تعرضا للخطر – أي المجموعة المستهدفة من اليونيسيف – وخاصة في أفريقيا. والقضاء على شلل الأطفال والوقاية من الملاريا ومكافحتها كلها أهداف رئيسية في السياسات الخارجية لحكومة الولايات المتحدة.

وريادة اليونيسيف في زيادة الحصول على مياه الشرب النقية والصرف الصحي والصحة العامة في المجتمعات المحلية والمدارس هي عنصر أساسي من عناصر الجهود الرامية إلى تحسين صحة أطفال العالم. وفي عام ٢٠٠٥، وقّع الرئيس بوش على قانون بول سايمون ”المياه للفقراء“، الذي جعل من تلبية احتياجات أضعف السكان إلى الماء جانبا هاما من جوانب سياسات الولايات المتحدة الخارجية.

وفي ما يتعلق بالتعليم، تدل الأرقام على الالتزام المتزايد للولايات المتحدة. ففي السنة المالية ٢٠٠٢، خصصنا ١٢٥ مليون دولار لدعم التعليم الأساسي – وذلك الرقم ارتفع ارتفاعا حادا إلى ٥٩٠ مليون دولار من التمويل الذي تقدمه وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة لوحدها في السنة المالية ٢٠٠٧. وفي تلك الفترة ذاتها، ضاعفنا عدد البلدان التي تتلقى دعم وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة في مجال التعليم الأساسي إلى أكثر من ٥٠ بلدا.

وتظل حماية الأطفال من الإيذاء والاستغلال والعنف – أي مجال التركيز الثالث في وثيقة ”عالم صالح للأطفال“ – أولوية حاسمة. ويُقدَّر أن أكثر من مليون طفل يتعرضون حاليا للاستغلال الجنسي لأغراض تجارية على الصعيد العالمي. وعلاوة على الاتجار بالأطفال لأغراض جنسية، تثير مسألة الاتجار بالأطفال واستعبادهم مقابل الديون، والسخرة، والصراعات قلقا بالغا. وينبغي للمجتمع الدولي أن يكفل أن القوانين المحلية تمنع الاتجار بالأطفال وتعاقب مرتكبيه، لا سيما الاستغلال الجنسي للأطفال، سواء في بلدهم أو في بلد آخر. ويجب ألا يستغل وحوش الجنس الثغرات القانونية أو عدم الصرامة في تطبيق القانون. وعلى الحكومات والمجتمعات المحلية أن تضافر جهودها لدعم الضحايا بتقديم الخدمات الأساسية إليهم.

وكما هو مذكور في وثيقة ”عالم صالح للأطفال“، تشكل الأسرة الوحدة الأساسية للمجتمع وينبغي أن تُعزَّز بصفتها تلك. وتمثل الأسر خط الدفاع الأول ضد العديد من الآفات التي تنخر في النظام والتي تتجاوز عواقبها في آخر المطاف نطاق المجالات الوطنية والإقليمية والدولية. ونؤمن بأنه يتعين على الحكومات أن تهيئ الظروف المواتية لتمكين الأسر القوية والسليمة صحيا من الازدهار. ونشجع الحكومات على الاعتراف بالإسهامات الفريدة التي لا بديل عنها للأمهات والآباء في حياة أبنائهم، ووضع سياسات عامة تعزز الزيجات السليمة، والأسر ذات الوالدين، حيثما أمكن ذلك. ونؤمن بأن سياسة الحكومة ينبغي أن تعترف بأن لكل طفل الكرامة والقيمة، ولذلك، ينبغي أن تدعم جميع الأطفال بينما تكثف الجهود لتعزيز الأسرة.

أما في ما يتعلق بمجال التركيز الرابع في وثيقة ”عالم صالح للأطفال“ بشأن مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب/الإيدز، فإن الولايات المتحدة فخورة بشراكتها مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة في مكافحة الفيروس/الإيدز من خلال خطة الرئيس بوش للطوارئ الخاصة بإغاثة المصابين بالإيدز. وخلال السنة المالية ٢٠٠٨، ستكون حكومة الولايات المتحدة قد أنفقت ١٨,٣ مليون دولار على مكافحة الفيروس/الإيدز.

نحن متفائلون بالمستقبل. وتبين نتائج خطة الرئيس بوش للطوارئ الخاصة بإغاثة المصابين بالإيدز سبب ذلك التفاؤل. ففي السنة المالية ٢٠٠٦، قدمت الخطة الدعم لرعاية أكثر من مليونين من الأطفال اليتامى والضعفاء وخصصت تمويلا فاق ٢١٣ مليون دولار لأنشطة متصلة بهم. وعلاوة على ذلك، نقدر أن البرامج التي تدعمها الخطة مكنت، منذ وضعها، من تفادي إصابة أكثر من ١٠٠ ٠٠٠ رضيع بالإيدز. وهناك الكثير مما ينبغي عمله، غير أن تجربتنا من خلال الخطة تقنعنا بأنه يمكن تحقيق الأهداف الطموحة التي وضعتها أسرة منظمة الأمم المتحدة للطفولة والبرنامج المشترك للأمم المتحدة المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب/الإيدز.

وقد أدى عملنا على مدى السنوات الخمس الماضية إلى تحقيق إنجازات وتقديم دروس. فلْنُعَزِّز ما أنجزناه حتى الآن وَلْنُطَبِّق ما تعلمناه لبناء مستقبل واعد وزاخر بالفرص لأطفال العالم. وأتطلع إلى العمل مع الجميع هنا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لسعادة السيد يوكيو تاكاسو، رئيس وفد اليابان.

السيد تاكاسو (اليابان) (تكلم بالانكليزية): أود أن أعرب عن أصدق التعازي والمواساة لضحايا التفجيرات الانتحارية التي وقعت أمس في الجزائر ولأسرهم المكلومة، وللعديد من الأشخاص الآخرين الذي أصيبوا بجراح. وتدين اليابان بأشد لهجة أعمال الإرهاب الشائنة تلك التي يقع ضحيتها أشخاص أبرياء كثيرون.

إن الأطفال كنزنا وأملنا في المستقبل. وعلى الرغم مما أُحْرِز من تقدم كبير منذ الدورة الاستثنائية المعنية بالطفل عام ٢٠٠٢، ما زال هناك العديد من التحديات التي يجب أن نتغلب عليها إن أردنا أن نكفل قدرة أطفال العالم على عيش حياتهم في سلام وكرامة. وهناك أماكن في العالم تتعرض فيها حقوق الأطفال للتهديد جراء الفقر، والمرض، والتجنيد الإجباري، واستخدامهم كجنود في الصراعات المسلحة، والاستغلال الجنسي، وعمالة الأطفال، والعنف، والإيذاء، والتمييز. وتلتزم اليابان بتعزيز التعاون الدولي وكفالة قدرة أي طفل على التمتع بالحق في العيش في بيئة آمنة وغير تمييزية ومواتية. وينبغي أن نسخر معرفتنا وتجربتنا ومواردنا من خلال العمل على تنفيذ الواجبات المترتبة على اتفاقية حقوق الطفل، وبروتوكوليها الاختياريين وغيرها من الصكوك الدولية لحقوق الإنسان المتعلقة بحقوق الطفل.

ويشكل التعليم اللبنة الأساس لتمكين الأطفال وبناء دعامة التنمية الوطنية. ويجب أن تتاح الفرصة لجميع الأطفال، لا سيما الفتيات، لاستكمال التعليم الابتدائي على الأقل. ويركز الأمن البشري على التنمية التي محورها الإنسان لا بالاقتصار على حماية الأطفال من التهديدات وأوجه انعدام الأمن فحسب، وإنما أيضا بتمكينهم من تطوير كامل قدراتهم وطاقاتهم. ويكتسي منظور الأمن البشري أهمية حاسمة في الدفع بقضية كفالة رفاه الأطفال أينما وُلِدوا.

ويسرنا ما ورد من معلومات في التقرير الذي أصدرته مؤخرا منظمة الأمم المتحدة للطفولة تُفِيد بانخفاض عدد وفيات الرضع إلى أقل من ١٠ ملايين لأول مرة منذ البدء بحفظ السجلات. وهذا تقدم مشجع صوب تنفيذ الهدف الإنمائي للألفية المتمثل في تخفيض معدل وفيات الرضع بنسبة الثلثين بحلول عام ٢٠١٥. غير أن الحقيقة التي لا يمكن قبولها هي أن ٣٠ ٠٠٠ طفل يفقدون حياتهم كل يوم في جميع أرجاء العالم. وبوتيرة التقدم الحالية، سيكون من العسير على بلدان أفريقيا جنوب الصحراء تحقيق الأهداف بحلول عام ٢٠١٥. ومعظم هذه الوفيات يمكن اتقاؤها إذا قُدِّمَت للأطفال الرعاية الأساسية – أي ما يكفي من التغذية للحفاظ على الصحة، أو ناموسية واقية من البعوض. وتتطلب تنمية أفريقيا، لا سيما أطفالها، تعزيز المجتمع الدولي لالتزامه واتخاذه تدابير ملموسة.

وقد شدد وزير الخارجية كومورا، في خطاب سياسي أدلى به مؤخرا، على أهمية وضع نهج شامل في مجال الصحة على الصعيد العالمي. وفي اليابان خلال مرحلة ما بعد الحرب، أسهم إدخال كتيبات معنية بصحة الأمهات والأطفال في تحسين دراية الأمهات على نحو أساسي بالصحة ونظم الصحة المجتمعية. ونتيجة لذلك، انخفضت معدلات وفيات الأمهات والرضع بصورة كبيرة في اليابان. وتشاطرنا تلك التجربة مع العديد من البلدان والشركاء، بما في ذلك إندونيسيا وفلسطين، من خلال توزيع الكتيبات المعنية بصحة الأمهات والأطفال. ولتخفيض معدل وفيات الرضع، يجب تعزيز نظم الصحة المجتمعية لاستكمال التدابير الرامية إلى مكافحة أمراض محددة.

ويتعرض الأطفال إلى العديد من أشكال العنف في حياتهم اليومية. وهم عرضة للإيذاء والاستغلال. ومن مسؤولية الكبار، لحماية الأطفال، الاستماع إلى شواغلهم واتخاذ الإجراءات للتخفيف من حدة الضرر الذي يلحق بهم. وفي اليابان، اعتُمِدَ قانون منع إيذاء الأطفال عام ٢٠٠٠ ونُقِّح وعُزِّز مرتين منذئذ. وعلينا أن نتخذ تدابير شاملة لمنع إيذاء الأطفال والاستجابة المبكرة وحماية الأطفال.

ويشكل الاستغلال الجنسي للأطفال لأغراض تجارية مسألة خطيرة أخرى ينبغي أن يتناولها المجتمع الدولي على نحو موحد. وبعد المؤتمر العالمي الثاني الذي عقد في اليابان، يسرنا أن البرازيل ستستضيف المؤتمر العالمي الثالث لمناهضة الاستغلال الجنسي للأطفال لأغراض تجارية. وستقدم اليابان كل الدعم الممكن لجعل المؤتمر ناجحا.

في الختام، أود أن أعرب عن عزم اليابان على بذل قصارى جهدها لبناء عالم أفضل للأطفال. وفي العام القادم ستستضيف اليابان مؤتمر طوكيو الدولي الرابع المعني بالتنمية الأفريقية وقمة هوكايدو وتاياكو لمجموعة البلدان الثمانية. وعلى هامش قمة مجموعة البلدان الثمانية، سيلتقي الأطفال من مجموعة الدول الثماني في اليابان ليشكلوا ما يُعرف بقمة شباب مجموعة البلدان الثمانية التي ما برحت تحقق نجاحا باهرا. وعن طريق هذه الفرص الممتازة، ستعمل اليابان، بالتعاون مع شركائها، على تحقيق أهدافنا المشتركة المتمثلة في تعزيز الأمن البشري والحقوق لجميع الأطفال.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد باكي إلكين، رئيس وفد تركيا.

السيد إلكين (تركيا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي في البداية أن أؤكد على أننا صُدمنا وحَزنّا حُزنا عميقا لوقوع الهجمات الإرهابية في الجزائر التي راح ضحيتها العديد من الأبرياء، بمن فيهم بعض موظفي الأمم المتحدة. ونحن نُدين تلك الهجمات بقوة، ونشدد على ضرورة التعاون الدولي الكامل بغية استئصال آفة الإرهاب في جميع أنحاء العالم.

إنه لشرف كبير لي أن أخاطب الجمعية العامة اليوم في هذا الاجتماع التذكاري العام الرفيع المستوى لمتابعة نتائج الدورة الاستثنائية المعنية بالطفل. وندرك جميعا أن حماية رفاه الأطفال وتحسينه هما من بين أكبر المسؤوليات الملقاة على عاتق الإنسانية لأن الاستثمار في الأطفال هو استثمار في مستقبلنا المشترك. وانطلاقا من هذا التفكير ولأننا بلد فيه عدد كبير جدا من الأطفال والمراهقين، إذ يبلغون ٢٢ مليون نسمة، نرى أن هذا الاجتماع قد عُقد في أوانه ونحن بأمس الحاجة إليه.

إن تقرير الأمين العام عن التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف الوثيقة ”عالم صالح للأطفال“، وكذلك الاستعراض الإحصائي الذي أصدرته منظمة الأمم المتحدة للطفولة كجزء من سلسلتها عن التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف المتعلقة بالطفل، يشيران إلى أننا نسير على الدرب الصحيح. ومن البوادر المشجعة للغاية أن اتفاقية حقوق الطفل أصبحت أكثر معاهدات حقوق الإنسان عالمية. وفي الوقت ذاته، مع ذلك، صحيح أيضا أننا لا نزال بعيدين عن تحقيق أهدافنا النهائية. ويبقى المجال واسعا لإحراز مزيد من التقدم.

وتؤيد تركيا البيان الذي أُدلي به باسم الاتحاد الأوروبي. وفي نفس الوقت، اسمحوا لي في هذا المقام أن استعرض للحضور بإيجاز ما حققته تركيا فيما يتعلق بالمسائل الخاصة بالأطفال منذ الدورة الاستثنائية.

وتركيا بصفتها طرفا موقعا على اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل، وقعت على البروتوكول الاختياري بشأن بيع الأطفال وبغاء الأطفال والمواد الإباحية عن الأطفال والبروتوكول الاختياري المتعلق بإشراك الأطفال في

الصراعات المسلحة. ودخل كلا البروتوكوليين الاختياريين حيز النفاذ في تركيا الآن.

وقبل فترة وجيزة جدا قامت تركيا في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر بالتوقيع على اتفاقية مجلس أوروبا بشأن حماية الأطفال من الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي في بداية المؤتمر الثامن والعشرين لوزراء العدل في البلدان الأوروبية. كما أجرت تركيا أيضا استعراضا شاملا لإطارها القانوني المحلي. وفي ذلك الصدد، تم تعديل الأجزاء ذات الصلة من القوانين التركية لتتماشى مع أحكام اتفاقية حقوق الطفل وهي القانون المدني وقانون العمل والقانون الجنائي وقانون الإجراءات الجنائية وقانون تنفيذ العقوبات والتدابير الأمنية وقانون حماية الطفل وقانون الأشخاص المعاقين.

وعلاوة على ذلك، لا يزال تعاوننا مع اليونيسيف ناجحا. وأود أيضا أن أضيف أننا نزيد باطراد من تبرعاتنا المالية لميزانية اليونيسيف ومشاريعها بصورة تتناسب مع بروزنا كبلد مانح في السنوات الأخيرة.

وكما سيرى الأعضاء من هذا الملخص القصير، بذلت تركيا جهودا كبيرة في سبيل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والأهداف الواردة في قرار الجمعية العامة بشأن الوثيقة ''عالم صالح للأطفال''. وفي هذا المقام، أود أن أبدي عددا من الملاحظات الإضافية بغية إلقاء الضوء على التقدم الذي تم إحرازه بالتحديد بشأن المواضيع الرئيسية لهذا الاجتماع.

أولا، بخصوص تعزيز الحياة الصحية للأطفال، فقد خفضنا بصورة كبيرة معدلي وفيات الأطفال الرضع والأطفال دون سن الخامسة، وكذلك معدل وفيات الأمهات. وبالإضافة إلى ذلك، تم إحراز تقدم في تحسين إمكانية الحصول على الخدمات الصحية بتكلفة منخفضة قبل الولادة وبعدها، وفي القضاء على سوء تغذية الأطفال وأمراض مثل شلل الأطفال والسل والدفتيريا. فعلى سبيل المثال، لم تُسجل أي حالة سل في تركيا منذ عام ١٩٩٨. كما أنه لم تُسجل أي حالة وفاة متعلقة بالملاريا. ومن ثم، فنحن قريبون من الوفاء بالتزاماتنا في ذلك الصدد. وفي ضوء تعديل نظام الضمان الاجتماعي في عام ٢٠٠٦، أصبح لجميع الأطفال الحق في تلقي العلاج وخدمات الاستشارة والدعم من وكالاتنا المختصة.

إن أحد أكثر التحديات ضررا في عالم اليوم هو مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، على النحو الوارد في الهدف السادس من الأهداف الإنمائية للألفية. وتشير الدراسات التي أجرتها وزارة الصحة في بلدنا إلى أن عدد حالات الأطفال الذين تقل أعمارهم عن خمسة عشر عاما ومصابون بالإيدز هو ٥١ حالة. وقد ارتفع عدد الحالات إلى ٥٩ و ٣٠٥ للفئتين العمريتين ١٥-١٩ و ٢٠-٢٤ على التوالي. ومن الواضح أن العدد الدقيق للأشخاص الحاملين للفيروس قد يكون أكبر مما يردنا في الإحصاءات. ومع ذلك، لا يزال المعدل أقل بكثير من المعدل الدولي. وعلاوة على ذلك، يمثل ازدياد الوعي العام بالايدز عنصرا مبشرا فيما يتعلق بالوفاء بالتزاماتنا.

والموضوع الآخر الذي أود أن أتطرق إليه هو التعليم. فتماشيا مع الأهداف الإنمائية للألفية، نحن ملتزمون بتوفير التعليم الأساسي الشامل وإنهاء التفاوت بين الجنسين في التعليم الأساسي والثانوي بحلول عام ٢٠١٥. وفي ضوء تلك الأهداف وفي إطار الاستراتيجيات التي وُضعت خلال الدورة الاستثنائية للأمم المتحدة المعنية بالأطفال، كثفت تركيا من جهودها الرامية إلى زيادة معدل إلمام الأطفال بالقراءة والكتابة، مع التركيز على الفتيات.

والحملة المسماة ''فلنذهب إلى المدرسة أيتها البنات'' التي تقودها وزارة التربية مثال واضح على تلك الجهود.

وقد أسفرت هذه الحملة التي تشمل عدة قطاعات عن التحاق ما يقرب من ٢٣٠ ٠٠٠ بنت في التعليم الأساسي في الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٦. وغني عن القول أنه أمامنا الكثير من العمل حتى نحقق الأهداف الإنمائية للألفية. ومع ذلك، فإن الإنجازات على أرض الواقع والوعي العام بالمسائل المتعلقة بالأطفال وتصميم حكومة بلدنا على تحسين مستوى معيشة الأطفال دلائل واضحة على طموحنا في هذا المجال.

وفي ذلك الصدد، أود أن اختتم ملاحظاتي بمشاطرتكم الكلمات الصالحة لكل زمان التي قالها مصطفى كمال أتاتورك مؤسس الجمهورية التركية. واعتقد أنها تلخص مغزى الجهود التي نبذلها اليوم:

”نحن نُحب الأطفال، لأنهم يمثلون استمرار وجودنا في حد ذاته. ففي كل طفل نجد تحقيق ضالتنا في الوصول إلى الخلود“.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد جيل نوغيس، رئيس وفد موناكو.

السيد نوغيس (موناكو) (تكلم بالفرنسية): اسمحوا لي في البداية أن تشارك حكومة إمارة موناكو من سبقها في تقديم التعازي والإعراب عن مشاعر التعاطف في هذه القاعة بُعيد الأعمال الإرهابية البشعة التي أوقعت بالأمس ضحايا في صفوف موظفي الأمم المتحدة والشعب الجزائري.

في إعلان الألفية، جعل قادتنا الإنسان محور التنمية وأقروا بواجب المجتمع الدولي تجاه جميع الناس، خاصة الأكثر ضعفا والأطفال على وجه التحديد. وانطلاقا من تلك الروح، ومن الواجب الأخلاقي والمنطقي لأنه يتعلق بمستقبل البشرية، أكدت الجمعية العامة من جديد تصميمها على العمل من أجل المصالح العليا للأطفال وجعلهم أولوية عليا لضمان توفر الموارد التي يحتاجونها. وفي ظل تلك الظروف، يمكن لهذا الاستثمار أن يساعدنا على تحقيق الأهداف التي كانت وراء إنشاء منظمتنا نفسها.

وفي ضوء تقرير الأمين العام عن متابعة نتائج الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنية بالأطفال، يأتي التقييم لفترة الخمس سنوات، كما هو متوقع، غامضا.

ونحن ندرك تماما أنه ليس مضمونا لجميع الأطفال أن يبدأوا بداية مُرضية في الحياة. بل، من المؤسف، أن ١٤٣ مليون طفل دون ٥ سنوات من العمر، لا يزالون يعانون سوء التغذية، وأن الحصول على تعليم أساسي جيد ليس متيسرا لهم. إن نظر الجمعية في هذه المسألة، في هذه الذكرى السنوية الخامسة، ينبغي أن يؤكد العناصر اللازمة لتمكيننا من مواصلة بناء ”عالم صالح للأطفال“.

وبالإضافة إلى مختلف منشورات اليونيسيف وسلسلة تقاريرها المعنونة ”التقدم من أجل الأطفال“، فإن آخر تقرير للأمين العام (A/62/259) يؤكد أهمية مؤشرات التقدم المحرز في المجالات المختلفة التي التزمنا بالعمل فيها. وقياس مدى التقدم وسيلة لإبراز ظواهر اجتماعية معينة، وهو يسمح بتطور العقليات حتما.

ومسألة العنف ضد الأطفال تشهد على تلك العملية، فمنذ عام ٢٠٠١، أدت المطالبة بأن يجري الأمين العام دراسة متعمقة في تلك المسألة إلى تعيين ممثل خاص معني بالعنف ضد الأطفال. والدراسة المتعمقة يكشفها عن ممارسات معينة ظلت حتى الآن أمرا محظورا، تمكننا من مواجهة الحقيقة.

والتدابير المحددة المعتمدة في المجالات الاجتماعية، والقانونية، والسياسية وحتى البيئية، إذ تأخذ بالحسبان تهديد تغير المناخ، ينبغي أن تؤدي إلى وجود أكثر صحة للأطفال، كميًّا ونوعيا معا.

ويجب احترام اتفاق ٢٠/٢٠ بشأن التنمية البشرية، المتفق عليه في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية. وفي ذلك الصدد، تُعتبر المساعدة الإنمائية الرسمية ضرورية لتمويل الخدمات الاجتماعية الأساسية. وتتوافق تلك الالتزامات، أكثر من أي وقت آخر، مع الواجبات الأخلاقية، وتسير يدا بيد مع سخاء المجتمع الدولي.

لذا، فإن مبدأ التضامن العالمي يوجه سياسة التعاون الدولي لدى حكومة بلدي، على المستويين التعددي والثنائي كليهما. وإمارة موناكو طرف في عدة اتفاقات دولية تتعلق بالأطفال، وهي تتخذ حاليا تدابير محددة تمكن من إحراز تقدم في تشريعها، بغية مواكبتها للإرشادات الرئيسية من المجتمع الدولي بشأن هذه المسألة. وسيجري قريبا تقديم مشروع قانون إلى برلماننا، يستهدف دعم مكافحة الجرائم والجُنح ضد الأطفال.

ومن خلال برامج التلقيح وتوزيع الأدوية، ورصد الأوبئة، والأنشطة المتعلقة بمعالجة المياه والصحة العامة، وتوزيع الحبوب في البلدان المصابة بالمجاعة والأزمات، تواصل موناكو دعمها لأفقر السكان. وتشارك الحكومة مشاركة كاملة في مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب، بتطوير تدابير وقائية واستقصائية، وبتوفير الرعاية، ولا سيما بالتعاون مع اليونيسيف وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بالإيدز.

يضاف إلى ذلك أن المنظمات غير الحكومية في موناكو ملتزمة بالمكافحة الفعالة للميل الجنسي إلى الأطفال، والعنف، وسوء المعاملة والبغاء، وبحماية الأطفال منها، سواء في موناكو، من خلال برنامج العمل الذي تقوم به ”آكسيون إنوسنس“، أو عالميا، برعاية الرابطة العالمية لأصدقاء الأطفال.

كما ذكرتم، سيدي الرئيس، لن نكون قادرين على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بدون إرادة سياسية وتصميم. وهناك ملايين الأطفال في جميع أنحاء العالم يتوقعون الوفاء بتلك الوعود. وتخييبنا لآمالهم سيكون خدعة لمستقبلنا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد زوران لونكار، وزير التربية في صربيا.

السيد لونكار (صربيا) (تكلم بالصربية؛ وقام الوفد بالترجمة الشفوية إلى الانكليزية): لقد صُدمت وحزنت حزنا شديدا بسبب الهجوم بالمتفجرات الذي حدث في الجزائر أمس، وإنني أعرب عن أعمق تعازي حكومة صربيا إلى العائلات التي فقدت أحبَّاء لها.

إنه لشرف وامتياز لي، كما أنني ممتن لمنحي الفرصة لمخاطبة الجمعية العامة باسم حكومة جمهورية صربيا في هذه المناسبة الهامة. وصربيا تؤيد البيان الذي ألقاه ممثل البرتغال باسم الاتحاد الأوروبي. لكنني سأبدي بعض الملاحظات المتعلقة بأنشطة بلدي لدعم قضية الأطفال.

لقد أسهمت صربيا منذ إعادة قبولها في الأمم المتحدة عام ٢٠٠٠ بفعالية في إعداد الوثيقة المعنونة ”عالم صالح للأطفال“. ومع أنه كان على بلدي أن يعالج عواقب الأزمة السياسية، والاقتصادية والاجتماعية في تسعينات القرن الماضي، فقد اتخذ العديد من التدابير القانونية، والسياسية والاقتصادية لتحسين حالة أطفاله منذ ذلك الحين. وفي ذلك الصدد وفّر شعار ”عالم صالح للأطفال“ إطارا مفيدا لاعتماد استراتيجيات مختلفة في ذلك المجال، ولا سيما خطة عمل صربيا الوطنية من أجل الأطفال. وقد بدأ إعدادها عام ٢٠٠٢، وقام بتنسيقها مجلس حقوق الطفل، المكوّن من مسؤولين رفيعي المستوى عيَّنتهم الحكومة.

وخطة العمل الوطنية من أجل الأطفال، التي اعتُمدت عام ٢٠٠٤، تحدد سياسة البلد تجاه الأطفال

في الآماد القصيرة، والمتوسطة والبعيدة. إنها تشمل تدابير، وأنشطة وبرامج ذات أولوية، يتحتم اتخاذها لتهيئة ظروف معيشية أكثر ملاءمة للأطفال، ونموهم واندماجهم الاجتماعي. واستنادا إلى المبادئ الأساسية الأربعة لاتفاقية حقوق الطفل – الحق في الحياة، والبقاء والتنمية؛ وأفضل مصالح الطفل؛ وعدم التمييز والحماية من التمييز؛ والمشاركة أو احترام آراء الأطفال – وفّرت الخطة إطارا لصياغة عدد من المشاريع وشجعت عليها في السنوات القليلة الماضية، مما كان له أهمية استثنائية في رفاه الأطفال وممارستهم حقوقهم. ومع أننا قد لا نكون حققنا جميع النتائج التي كنا نتوخاها فإنه يجري تضمين المبادئ الواردة في الخطة في عدد متزايد من قوانين البلد المتعلقة بالأطفال.

واعتمدت صربيا عددا م الوثائق الاستراتيجية الأخرى، والقوانين العامة والداخلية ضد سوء معاملة الطفل، واستغلاله، والاتجار بالإنسان والتمييز، وتلك المتعلقة بحقوق الأطفال والراشدين ذوي الإعاقات. كما تم اعتماد البروتوكول الخاص بشأن النظام الداخلي لضباط الشرطة في حماية القصّر من سوء المعاملة والإهمال؛ والبروتوكول الخاص لحماية الأطفال في مؤسسات الحماية الاجتماعية من سوء المعاملة والإهمال. ولديّ اعتزاز خاص بأنه تم، هذه السنة، اعتماد البروتوكول الخاص لحماية الأطفال والتلاميذ من العنف وسوء المعاملة والإهمال في المؤسسات التعليمية/الإصلاحية.

وفي عام ٢٠٠٦، أسهمت لجنة برلمانية فرعية معنية بحماية الأطفال في تقديم عرض لدراسة الأمم المتحدة حول العنف ضد الأطفال إلى أصحاب المصلحة في جميع أرجاء البلد. وقد جرى تنفيذ مشروع ”مدرسة بدون عنف“ في ١٠١ مدرسة صربية. كما أن المجتمعات المحلية استنبطت خطط عملها الخاصة بها، وخصصت التمويل اللازم لتنفيذها.

واعتمدت صربيا عددا من الوثائق التي تحدد الاتجاه الاستراتيجي لتنميتها في مختلف المجالات الاجتماعية، التي تؤثر على وضع الأطفال وحقوقهم. وهي تشمل استراتيجية الحد من الفقر، التي اعتُمدت عام ٢٠٠٢؛ واستراتيجية مكافحة الاتجار بالبشر، التي اعتُمدت عام ٢٠٠٦؛ واستراتيجية تطوير الحماية الاجتماعية، التي اعتُمدت عام ٢٠٠٥، واستراتيجية تطوير المسكن العائلي والاستراتيجية الوطنية للتعامل مع الأشخاص اللاجئين والمشردين داخليا، اللتين اعتُمدتا عام ٢٠٠٢؛ والاستراتيجية الوطنية لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب ”الإيدز“ التي اعتُمدت عام ٢٠٠٥، واستراتيجية تطوير صحة الشباب في جمهورية صربيا التي اعتُمدت عام ٢٠٠٦. كما تم إعداد مشروع استراتيجية لإدماج طائفة الروما وتمكينهم، وهي الآن موضع مناقشة عامة.

وجرى اعتماد عدد من القوانين المنهجية التي تحسّن، بصورة فورية قصوى، وضع الأطفال وحقوقهم، بما في ذلك قانون الأسرة، والقانون المتعلق بالقصّر المرتكبين لاعتداءات جنائية، والحماية القانونية للقصّر في المسائل الجنائية؛ والقانون المتعلق بالنظام الأساسي للتربية والتعليم.

وقد شكل اعتماد قانون النظام الأساسي لتربية الأطفال وتعليمهم تغييرا في طريقة تفكيرنا فيما يتعلق بالوضع التعليمي للأطفال. إذ حددت مبادئ التعليم وأهدافه بطريقة جديدة تماما، بينما أسفر العديد من الحلول الأخرى عن زيادة فرص الحصول على التعليم وتحسين نوعيته.

وبالرغم من الإنجازات الكبيرة التي أحرزت، لا يزال هناك العديد من المشاكل، ويتواصل بذل الجهود لمعالجتها. وتشمل تلك المشاكل ضرورة زيادة المواظبة على التعليم قبل المدرسي – الذي وصل الآن إلى نسبة حوالي ٤٠ في المائة – من الأطفال بين سن ٣ و ٥ سنوات. والأطفال في المناطق

الريفية محرومون بشكل خاص في ذلك الصدد، مثلهم مثل الأطفال ذوي الآباء والأمهات الذين لم يحصلوا سوى على تعليم ابتدائي والأطفال أبناء الفقراء.

وهناك حاجة أيضا إلى زيادة الالتحاق بالبرامج الإعدادية للتعليم قبل المدرسي. ويتسم ذلك الأمر بأهمية كبيرة، إذ أننا لاحظنا تحسنا كبيرا في الالتحاق بالمدارس الابتدائية للأطفال من أكثر الفئات الاجتماعية المعرضة للخطر منذ التحاقهم بالمدارس في العام الدراسي ٢٠٠٥/٢٠٠٦. وتستمر البرامج لفترة ستة أشهر على الأقل وتشمل نسبة ٨٨,٦ في المائة من العدد الكلي للأطفال.

ولا بد أيضا من تخفيض معدل الانقطاع عن الدراسة. وحاليا، يكمل ٩٠ في المائة من الأطفال المدرسة الابتدائية ويكمل ٧٦,٤٢ في المائة المدرسة الثانوية.

وإضافة إلى القوانين المذكورة سابقا، نتوقع الكثير أيضا من قانون أمين المظالم المعني بالأطفال. وتم بالفعل صياغة هذا القانون ومن المتوقع أن يقدم قريبا إلى الحكومة والبرلمان.

وما زالت صربيا ملتزمة ببلوغ أهدافها بمتابعة هذه الأنشطة وغيرها.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد ناصر عبد العزيز النصر، رئيس وفد قطر.

السيد النصر (قطر): سيدي الرئيس، يطيب لي باسم وفد دولة قطر، أن أتقدم بخالص التهنئة لكم برئاستكم للاجتماع العام التذكاري الرفيع المستوى المكرس لمتابعة نتائج الدورة الاستثنائية المعنية بالطفل.

ينعقد اجتماعنا هذا بعد مرور خمس سنوات على عقد الدورة الاستثنائية، بمشاركة مائة وتسعين دولة، وبمشاركة رفيعة المستوى من دولة قطر بوفد ترأسته صاحبة السمو الشيخة موزة بنت ناصر المسند، حرم حضرة صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، أمير دولة قطر.

لقد عكس خطاب سموها أمام الجمعية العامة ما تشهده دولة قطر من نمو متسارع في مجالي تعزيز حقوق الطفل وحمايتها، ونظرة الدولة للتقدم الحقيقي نحو إعمال حقوق الطفل على الصعيد الوطني؛ الذي يُقاس بمدى التطور الحاصل في مجال الحريات العامة والمشاركة في اتخاذ القرار، وتوسيع مهام وأدوار منظمات المجتمع المدني؛ وعلى الصعيد الدولي، يتمثل في القضاء على التناقض الصارخ بين المُثل والمعايير الدولية والواقع المعاش من قبل ملايين الأطفال في مناطق عديدة في العالم، يعاني فيها هؤلاء الأطفال الأبرياء من الفقر المدقع وانتشار الأمراض، وويلات الحروب والصراعات، والاحتلال الأجنبي.

لقد أكدت الدول والحكومات في الدورة الاستثنائية التزامها بالعمل من أجل إيجاد عالم صالح للأطفال. وفي دولة قطر، تؤمن القيادة الحكيمة المتمثلة في حضرة صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، أمير البلاد المفدى، بأهمية وحيوية دولة المؤسسات، التي من شأنها أن ترتقي بالإنسان القطري، وتخلق البيئة المناسبة له للتمتع بكافة حقوقه وحرياته، التي ضمّنها دستور البلاد الدائم. ولهذه الأسباب، جاء إنشاء عدد من المؤسسات، وعلى رأسها المجلس الأعلى لشؤون الأسرة، الذي ترأسه صاحبة السمو الشيخة موزة بنت ناصر المسند، وقد أنشئ في عام ١٩٩٨. وبإنشائه حققت الدولة تطورا هائلا ومتسارعا على صعيد المحافظة على الأسرة بجميع فئاتها وحمايتها ونمائها. فعلى صعيد الاهتمام بالطفل وإعمال حقوقه، باشرت دولة قطر بإكمال وضع الاستراتيجية الوطنية للطفولة بدولة قطر، والتي جاءت نتاج عمليات تشاركية واسعة النطاق من أجل الخروج بمجموعة من الأهداف المنبثقة من قيمنا الدينية والثقافية، ومرجعياتنا الدولية. ولم نقف عند هذا الحد، بل باشرنا تنفيذ

التزاماتنا الدولية تجاه اتفاقية حقوق الطفل والبروتوكولين الاختياريين الملحقين بالاتفاقية. وأهم هذه الخطوات قيام الدولة بإعداد قانون خاص بالطفل. وقد راعت المراجعات الدورية للتشريعات الوطنية التزامات الدولة بالاتفاقيات الدولية ذات الصلة بالطفل. وتبرز هذه المراجعات في قوانين عدة صادرة خلال العامين الماضيين كالقرار رقم ١٥ لسنة ٢٠٠٥ بشأن الأعمال التي لا يجوز تشغيل الأحداث فيها؛ والقانون رقم ٢٢ لسنة ٢٠٠٥ لحظر جلب وتشغيل وتدريب وإشراك الأطفال في سباق الهجن. أما على صعيد الاهتمام بمشاركة الأطفال والشباب، فقد اهتمت دولة قطر بإدخال العديد من التحسينات على الأنظمة التعليمية التي تهدف إلى إكساب الأطفال والشباب، ذكورا وإناثا، القدرات اللازمة من أجل ضمان مشاركتهم الكاملة في جميع مناحي الحياة.

وخطت دولة قطر بخطى واثقة في تجاه إعادة تأكيد التزاماتها الدولية بتعزيز حقوق الطفل وحمايتها؛ وانعكس ذلك في قرار مجلس الوزراء بالموافقة على رفع التحفظ العام بشأن اتفاقية حقوق الطفل، الذي أدرجته الدولة حين التوقيع على الاتفاقية في عام ١٩٩٢، والذي يعكس نظرة القيادة الحكيمة لدولة قطر إلى أهمية وحيوية الإعمال الكامل والشامل لحقوق الطفل.

وعلى الرغم مما أنجزناه، ما زال أمامنا الكثير من العمل من أجل تحقيق الأهداف التي تعهدنا بها في الدورة الاستثنائية في عام ٢٠٠٢. وفي هذا الصدد، أود أن أشير إلى ما ذكرته صاحبة السمو الشيخة موزة بنت ناصر المسند، أمام الجمعية العامة في عام ٢٠٠٢، وشاركها في ذلك العديد من رؤساء الدول والحكومات، حول أهمية الإدراك الكامل لضرورة توافر إرادة سياسية حقيقية؛ وتعبئة الموارد اللازمة التي بدونها سيبقى الوضع على ما هو عليه. وبالفعل، ما زالت الدول النامية بعيدة جدا عن الوفاء بالالتزامات التي قطعناها على أنفسنا. وذلك بسبب نقص الموارد اللازمة لتوفير البيئة المناسبة للإعمال الكامل والشامل لحقوق الطفل.

وفي مجال التعليم، وعلى الرغم من النداءات الدولية التي تنادي برفع معدل الالتحاق بالتعليم الأساسي والثانوي. ما زالت هذه النسب متدنية في مناطق مختلفة من العالم؛ وما زال الحرمان من التعليم واقعا ملموسا في مناطق مختلفة. ولم يقف الوضع عند هذا الحد، بل أصبحت الهجمات المتكررة على المدارس والطلبة والمدرسين أمرا واقعا في العديد من المناطق المتأثرة بالصراعات المسلحة، ومناطق الاحتلال الأجنبي.

ولهذا، وجهت دولة قطر اهتماما خاصا لمجالات التعليم ومحو الأمية. ولقد كان لدور صاحبة السمو الشيخة موزة بنت ناصر المسند، المبعوث الخاص لمنظمة اليونسكو للتعليم الأساسي والعالي، الأثر الأكبر على الصعيد الإقليمي والدولي في توجيه الاهتمام لدعم جهود التعليم في الدول الفقيرة والمتأثرة بالصراعات المختلفة؛ وبالأخص، تعليم الفتيات والشباب وإكسابهم مهارات الحياة اليومية، من منطلق أن التعليم هو الوسيلة المثلى لتطويق العنف ونشر الطمأنينة والسلام.

لا بد أن نضع نصب أعيننا أهمية ألا نغفل تمتع الأطفال ذوي الإعاقات تمتعا كاملا ومتساويا بجميع الحقوق والحريات لضمان كرامتهم وتشجيعهم على الاعتماد على أنفسهم ومشاركتهم النشطة في مجتمعاتهم. وفي هذا الخصوص، كان لصاحبة السمو الشيخة موزة بنت ناصر المسند الدور الريادي في رفع مستوى الوعي المجتمعي بحقوق الأطفال ذوي الإعاقات. ولم تقف مبادراتها عند هذا الحد، بل عملت جاهدة لخلق الإطار المؤسسي المطلوب لتوفير العناية لهم. وجاء انضمام دولة قطر إلى الاتفاقية الدولية

لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ترجمة للاهتمام على المستوى الوطني. ونحن كدولة طرف في الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، ندعو من هذا المنبر الدول التي لم تقم بهذه الخطوة إلى أن تبادر بالقيام بها.

إنه لا يمكن على الإطلاق أن نتحدث عن الطفل بمعزل عن أسرته. وترى دولة قطر أن تعزيز حقوق الطفل رهن بتكريس فعلي لحقوق وواجبات الأسرة، التي هي الوحدة الأساسية للمجتمع، والتي ينبغي تعزيزها بتلك الصفة. وهنا، نود أن نعيد تأكيد ما أكدته سموها في خطابها أمام الجمعية العامة بأنه لا يمكن للأطفال أن ينموا وأن يترعرعوا بمعزل عن الروابط الأسرية، فالأسرة هي أساس المجتمع البشري قبل أن تفسرها الوثائق الدولية.

لقد أجمعنا منذ خمس سنوات، وها نحن نعيد إجماعنا اليوم، على أننا سوف نحمي الأطفال من أهوال الصراعات المسلحة ونير الاحتلال الأجنبي، إلا أننا لم نف بالتزامنا، فما زلنا نعيش ذلك التناقض الواضح، الذي يؤدي إلى تهميش المآسي التي يعيشها الأطفال في مناطق عدة، كالأطفال الواقعين تحت نير الاحتلال الأجنبي، واستخدام مآسي البعض منهم لأهداف سياسية، لا لدوافع إنسانية. وهنا نعيد تأكيدنا على أنه لا بد أن نهيئ لكل طفل، دون استثناء، ودون تمييز، أفضل بداية ممكنة لحياته، وأن نسهم في بناء عالم صالح له.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد روبرت هيل، رئيس وفد أستراليا، وللسيد ميكايل دنلوب والآنسة كاثرين ماهر، مندوبي شباب أستراليا.

السيد هيل (أستراليا) (تكلم بالانكليزية): ينضم إليّ اليوم، كما قلت سيدي، الشاب الأسترالي ميكايل والشابة كاثرين، اللذان سيساعداني في إلقاء هذا البيان.

وعلى غرار المتكلمين الذين سبقوني، أود استهلال كلمتي بالتعبير عن تعازينا لأسر الذين فقدوا حياتهم، وعن تعاطفنا مع الذين أُصيبوا في تفجيرات الجزائر الإرهابية المروعة.

وفيما يتصل بموضوع هذا الاجتماع الاستثنائي، حقق المجتمع الدولي الكثير من النجاح منذ اجتماعنا في عام ٢٠٠٢ للكلام عن حقوق الطفل واعتماد ”عالم صالح للأطفال“ (القرار دإ-٢/٢٧، المرفق). وقد اتُخذت إجراءات عالمية جماعية لتخفيض معدل وفيات الأطفال دون الخامسة وزيادة الالتحاق بالمدارس وفرص التعليم، للبنين والبنات على حد سواء. وهناك الآن نظم يُعمل بها لحماية الأطفال من العنف، بما في ذلك الاتفاق مؤخرا على إنشاء وظيفة ممثل خاص للأمين العام، معني بهذه المسألة، وحماية المتأثرين بالصراع المسلح.

ومع أن تقدما ملموسا قد أُحرز على مدى السنوات الخمس الماضية، فيجب أن نعترف جميعا بأن التحدي المتمثل في تهيئة عالم صالح للأطفال لا يزال قائما. فما برح أكثر من نصف أطفال العالم النامي يعيشون دون الحصول على الخدمات الأساسية والسلع والحماية اللازمة للبقاء والنماء.

وتستثمر أستراليا موارد جمة للمساعدة على تعزيز وعلى دعم الأسر والأطفال الأستراليين. وأستراليا، شأنها شأن البلدان الأخرى، عملت بجد لتحقيق أهداف ”عالم صالح للأطفال“، على الصعيد الداخلي. وفي نطاق إقليمنا، واستجابتنا لخطة ”عالم صالح للأطفال“، تبرز التدابير التي يجري اتخاذها على كل مستويات الحكم في أستراليا لتحسين النتائج من أجل الأطفال والشباب، مع ما ترفدنا به المنظمات غير الحكومية والأطفال والشبان أنفسهم.

يتمتع أطفال أستراليا وشبابها بصحة جيدة، وفق المعايير العالمية، بمعدلات اعتلال ووفاة منخفضة، وبتعليم مجاني، وأداء تعليمي جيد. إلا أننا نعترف بأن أطفالنا من

السكان الأصليين خاصة لا يبلغ أداؤهم جودة أداء باقي السكان في بعض التدابير الرئيسية للصحة والتعليم والرفاه. وتركز الحكومة الأسترالية تركيزا خاصا على تحسين النتائج للسكان الأصليين وسكان جزر مضيق توريس. والهدف هو تأمين إمكانية وصول السكان الأصليين إلى نظامي التعليم والصحة وتجاوبهم.

ولكن أبعد من أستراليا، نحن ملتزمون بالعمل إلى جانب شركائنا، بما في ذلك منظومة الأمم المتحدة، لنضمن أن المستويات العليا عموما التي يبلغها أطفالنا ستصبح حقيقة واقعة للأطفال والشباب في جميع أنحاء العالم. ونحن نفعل ذلك خاصة عن طريق برامجنا لتقديم المعونة. ونتعاون عن كثب، بروح الشراكة، مع الحكومات الأخرى ومع المنظمات الدولية، للنهوض بصحة الأطفال والشباب وتعليمهم في البلدان النامية، في كل أصقاع العالم، لا سيما في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. وتاريخنا مجيد في مجال تعزيز حقوق الطفل وضمانها دوليا.

واليونيسيف شريكة ذات أهمية خاصة لأستراليا في جهودنا الرامية إلى تحقيق عالم صالح للأطفال. تقر أستراليا بدور اليونيسيف الأساسي في إنقاذ أرواح الأطفال وتحسين حياتهم والدعوة في سبيل حقوقهم. وتنسجم أولويات اليونيسيف الاستراتيجية مع كثير من أهداف برنامج المساعدات الأسترالي، بما في ذلك صحة الأم والطفل والتعليم الأساسي، وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وحماية الطفل والمساعدات الإنسانية. وفي عام ٢٠٠٦، أسهمت أستراليا بأكثر من ٦٠ مليون دولار في تمويل اليونيسيف.

يُخصص جزء هام من عملنا عن طريق برنامج مساعدتنا للاستثمار في الإنسان بدعم توفير الخدمات الأساسية للصحة والتعليم، وهي خدمات حيوية الأهمية لكفالة نمو الطفل نموا صحيا وتعلمه وتحقيق إمكاناته كلها.

وتعمل أستراليا أيضا على تخفيف آثار الإيدز على الشباب والأطفال، في البلدان النامية، عبر أنشطة لرفع درجة الوعي وتقديم العلاج والرعاية والدعم للأطفال المرضى بالإيدز أو المصابين بالفيروس. وتعمل أستراليا بفضل تدابيرها المتخذة لمكافحة الاتجار بالأطفال واتخاذ إجراءات لتخفيف أثر الصراع على أطفال منطقتنا، على تحقيق عالم يكون أطفاله في مأمن وحماية.

وتعزيز المساواة بين الجنسين أيضا مبدأ أساسي تقوم عليه جهودنا. يجب أن تسهم آراء النساء والبنات واحتياجاتهن ومصالحهن وحقوقهن في تحديد شكل برنامج التنمية بمقدار ما تسهم آراء الرجال والأولاد وحقوقهم. وتساعد أستراليا، بدمجها هذا المفهوم في جميع مشاريعنا الإنمائية – الأطفال بطرق تعزز هذه المساواة، على سبيل المثال، بتعزيز المساواة بين الذكور والإناث من الأطفال في الحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية، والبرامج المعدة لتلبية احتياجات الحماية المحددة للبنات والأولاد.

وترى أستراليا أن التدابير الرامية إلى تحسين حياة الطفل ينبغي أن تكون محور كل الجهود الإنمائية الدولية. إن مصالح أطفال العالم ذات أهمية أساسية للأهداف الإنمائية للألفية، وتحقيق هذه الأهداف حاسم الأهمية لرفاه جميع الأطفال ومستقبلهم. وعلى مدى الأعوام الخمسة القادمة، يجب علينا أيضا أن نواصل العمل متعاونين لتحقيق الأهداف المحددة في ”عالم صالح للأطفال“.

السيد دنلوب (أستراليا) (تكلم بالانكليزية): منذ عام ٢٠٠٢، تعلمنا جميعا أشياء كثيرة. وإذا كنا نريد تهيئة بيئة لا تتوفر فيها أسباب البقاء للأطفال فحسب، بل ينجحون فيها، يجب علينا مكافحة الفقر وضمان توفر الغذاء الكافي والمأوى الوافي والتعليم الجيد وإمكانية الحصول على الخدمات الصحية الأساسية.

وإذا أردنا أن نضطلع بمسؤولياتنا عن حماية جميع الأطفال من الضرر والاستغلال، يجب علينا أن ندعم حقوقهم ونخضع الأشخاص الذين سيقومون بانتهاكها للمساءلة.

وأفسح المجال الآن لمندوبة أطفالنا، الآنسة ماهر، لكي تختتم بياننا.

الآنسة ماهر (أستراليا) (تكلمت بالانكليزية): إذا أردنا أن نحقق الرؤية المتعلقة ببناء عالم صالح للأطفال، يجب علينا، نحن المجتمع الدولي – أي الحكومات، والمنظمات الدولية، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص – تعبئة مواردنا والعمل معا في إطار شراكة عالمية من أجل ذلك الغرض. ويشكل هذا الاجتماع الرفيع المستوى – الذي يجمع بين الدول الأعضاء، ومنظومة الأمم المتحدة، والمجتمع المدني – الدليل الذي نقدمه إلى الأطفال والشباب على عدم تنازلنا عن التزامنا ببذل ذلك الجهد.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد إيليا روغاشيف، رئيس وفد الاتحاد الروسي.

السيد روغاشيف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): لقد أصبح تعزيز التعاون الدولي فيما يتعلق بمسائل حماية حقوق الأطفال توجها متواصلا في العقود الأخيرة. وشكل القرن العشرون منعطفا حاسما فيما يخص الأطفال. فلأول مرة، عُومِل الأطفال كأفراد يحظون بحقوق محددة. ويشكل ذلك النهج بالتحديد الأساس الذي تستند إليه اتفاقية حقوق الطفل، التي تتشاطر مبادئها الغالبية الساحقة من الدول. وصارت خريطة الطريق للوفاء بمتطلبات الاتفاقية الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية السابعة والعشرين للجمعية العامة، بعنوان ''عالم صالح للأطفال'' (القرار دإ-٢/٢٧).

وفي الوقت ذاته، من السابق لأوانه القول إن الدول الأعضاء قد حققت أهداف تلك الوثيقة ومقاصدها بنجاح وبصورة كاملة. فلسوء الطالع، على الرغم من جهود المجتمع الدولي، ما زال الأطفال معرضين للخطر. فهم أولا وقبل كل شيء ضحايا الجوع، والمرض، والعنف، والاستغلال، والصراعات المسلحة، والأعمال الإرهابية. وما من قضية أنبل من قضية تخليص أطفال العالم من المعاناة والخوف.

وينبغي أن يشكل رفاه الأطفال المعيار الأساسي لقياس التقدم الاجتماعي، لأن أطفال اليوم سيشكلون العالم في المستقبل. وبالتالي، تمثل مشاكل الأطفال مجالا أساسيا في السياسة الاجتماعية لروسيا. وما برحت الحكومة الروسية تهتم بالمسائل المتعلقة بكفالة حقوق الأطفال. ووفقا للواجبات الواردة في اتفاقية حقوق الطفل، اعتمدت روسيا برنامجا اتحاديا إضافيا بشأن أطفال روسيا للفترة الممتدة من ٢٠٠٧ إلى ٢٠١٠. وتشمل تلك المبادرة برامج فرعية بشأن ''جيل سليم صحيا'' و ''أطفال موهوبون'' و ''الأطفال والأسر''. وعندما يولد الطفل تحصل الأم على ''مصروف الأم'' الذي يمكنها أن تنفقه على تعليم الطفل وتوفير العلاج الطبي له أو لتدبير مأوى.

وتباشر لجنة الحكومة الروسية المعنية بشؤون القصّر عملها بنجاح. وتعقد اللجنة حلقات دراسية في جميع أنحاء روسيا للاطلاع مباشرة على حالة الأطفال. وفي أيلول/سبتمبر، بدأت أول قناة تلفزيونية خاصة بالأطفال ببث برامجها التي تستهدف جمهورا من الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ٤ و ١٧ سنة. ولتعزيز الوظائف الاجتماعية للأسرة، أعلن الرئيس بوتين عام ٢٠٠٨ سنة الأسرة في روسيا.

ويشكل احترام حقوق الأطفال وضمان وتحسين رفاههم قيمة عالمية أساسية. ونحن على اقتناع بأن جميع

الدول بدون استثناء تشاطرنا هذه الفكرة. ويمكن أن تشكل أيضا أساسا لتوحيد الجهود الدولية في هذا الميدان. ونود على نحو خاص أن نشيد بعمل منظمة الأمم المتحدة للطفولة بقيادة السيدة آن فينيمان. ويتعاون الاتحاد الروسي بصورة فعالة مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة ويدعم عملها.

ونود أن نشير إلى إنشاء الهيئات والآليات الدولية الجديدة لحماية حقوق الأطفال. وفي الوقت ذاته، من الأهمية بمكان أن نتفادى أي شكل من أشكال التداخل أو التنافس في عملها.وينبغي ألا يكون الهدف هو إيجاد هياكل بيروقراطية إضافية، بل تعزيز نظام حماية الأطفال على جميع المستويات. وفي ذلك السياق، من الضروري، على نحو خاص، أن يسترشد الممثل الخاص الجديد للأمين العام المعني بالعنف ضد الأطفال، منذ الوهلة الأولى لبداية عمله، بنهج غير انتقائي، من أجل مصلحة الأطفال في جميع أنحاء العالم.

واليوم، من الأهمية بمكان تعزيز فعالية التعاون الدولي لتحسين مركز الأطفال في جميع أرجاء العالم وإيجاد الظروف المواتية لتنميتهم بصورة كاملة ومتناغمة كي لا يعانوا من العوز والحرب والعنف.

وفي الوقت الذي تكلمت فيه هنا اليوم، قد ولد المئات من الأطفال في كوكبنا. فلنتمنى لهم طفولة هانئة وسعيدة، ولنعمل معا لتحقيق ذلك الهدف.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): لقد تلقيت طلبا من المراقب الدائم عن جامعة الدول العربية لأخذ الكلمة في نهاية المناقشة بعد ظهر اليوم. وأفهم أن المراقب تقتضي ظروفه مغادرة نيويورك هذا المساء. فهل لي أن أعتبر أن الجمعية توافق، ودون إرساء سابقة، على الاستماع للمراقب عن جامعة الدول العربية في المناقشة بعد ظهر اليوم؟

تقرر ذلك.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): وفقا للقرار ٤٧٧ (د-٥)، المؤرخ ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٠، أدعو الآن السيدة منى سمير كامل، رئيسة الوفد المراقب عن جامعة الدول العربية، للإدلاء ببيان.

السيدة كامل: يسعدني بداية أن أنقل إليكم تحيات السيد عمرو موسى الأمين العام لجامعة الدول العربية، وتمنياته لهذه الدورة بكل التوفيق والنجاح، تأكيدا على الاهتمام الذي توليه جامعة الدول العربية لقضايا الطفولة والارتقاء بأوضاعها في العالم العربي.

إن الاهتمام بالطفل في المنطقة العربية شهد تطورا متناميا منذ ثمانينات القرن الماضي، وتزايد هذا الاهتمام بإقرار اتفاقية حقوق الطفل عام ١٩٨٩، ومصادقة جميع الدول العربية عليها – عدا الصومال لظروفه الاستثنائية. وتزايد أيضا الالتزام بتقديم التقارير الدورية عن مدى الالتزام بتنفيذ الاتفاقية. وهو الأمر الذي شهدت به تقارير الاستعراض التي أعدتها الأمم المتحدة عن مدى تنفيذ الإعلان العالمي لبقاء الطفل وحمايته ونمائه وخطة العمل لتنفيذها، التي تضمنت الإشارة إلى مستوى النجاحات التي تحققت في المنطقة العربية.

ومع بداية الألفية الثالثة، استمرت هذه الجهود العربية، وتجلى ذلك في عرض موضوع الطفولة على مؤتمرات رفيعة المستوى، بل وعلى أعلى مستوى لمتخذي القرار السياسي العربي. وللمرة الأولى منذ تأسيس الجامعة، اعتمدت مؤتمرات القمة العربية الدورية التي عقدت في الفترة الممتدة من عام ٢٠٠١ حتى عام ٢٠٠٥، قرارات ووثائق معاصرة وخطط طموحة تؤكد على حقوق الطفل العربي.

لقد شهدت المنطقة العربية زخما متنوعا من الأنشطة والبرامج الموجهة للطفل، تجسدت في جملة الأعمال التحضيرية للدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنية بالطفل

عام ٢٠٠٢. وحظي مشروع وثيقة ”عالم صالح للأطفال“ بنقاشات واسعة النطاق على مستوى الدول العربية. إذ أن جامعة الدول العربية عقدت المؤتمر الثاني الرفيع المستوى بشأن حقوق الطفل، وتم فيه اتخاذ موقف عربي موحد وإصدار وثيقة ”نحو عالم عربي صالح للأطفال“.

ووفقا لخطة العمل المسماة ”عالم صالح للأطفال“ جاءت الخطة العربية الثانية للطفولة (٢٠٠٤-٢٠١٥)، التي أُقرت في المؤتمر العربي الثالث الرفيع المستوى بشأن حقوق الطفل عام ٢٠٠٤، مؤكدة على تنفيذ الأهداف والإجراءات التي حددتها الخطة الدولية بالإضافة إلى سلسلة تدابير تتعلق بخصوصية المنطقة العربية.

إن جهود جامعة الدول العربية لم تتوقف عند إعداد الخطة العربية الثانية للطفولة، بل واصلت متابعتها بصورة دورية للتعرف على مستويات الأداء والإنجاز للخطة العربية والخطط الوطنية، من خلال الاجتماعات السنوية للجنة الطفولة العربية، باعتبارها الأمانة التقنية ذات الاختصاص في جامعة الدول العربية. وتستعرض اللجنة بشكل دائم تقريرا تقنيا حول تقارير الدول بشأن اتفاقية حقوق الطفل، وبروتوكوليها الاختياريين. وفي هذا الصدد، تشير الجامعة إلى أن أغلب دولها الأعضاء قد استجابت بفعالية لتنفيذ خطة ”عالم صالح للأطفال“، وللخطة العربية الثانية للطفولة، مسترشدة بهما في وضع خططها الوطنية. وبذلت العديد من الجهود لتنفيذهما. هذا وستقوم جامعة الدول العربية في عام ٢٠٠٨ بأول استعراض لمستوى تنفيذ الأهداف الواردة في هاتين الوثيقتين، الدولية والعربية، على صعيد الدول العربية.

ولقد أنشأت جميع الدول العربية أجهزة تعنى بقضايا الطفل ومتابعة حقوقه، بالإضافة إلى إعداد قوانين خاصة بحقوق الطفل. واتخذت الدول العربية كذلك تدابير تشريعية وإدارية وصحية وتعليمية واقتصادية واجتماعية وغيرها من الإجراءات لضمان مصلحة الطفل المثلى. وانعكس ذلك في الاستراتيجيات والخطط الوطنية سواء، المعنية بالأطفال، أو المرتبطة بالسياسات العامة للدولة. كما سعى عدد من الدول الأعضاء إلى تأسيس برلمانات أو مجالس شورى للأطفال والأيفاع، انطلاقا من مبدأ حق الطفل في المشاركة عند مناقشة قضاياه والتدابير المتخذة بحقه. وفي هذا السياق يهمني أن أشير إلى أن جهود الجامعة في هذا المجال قد توجب بإقرار إنشاء ”البرلمان العربي للأطفال“ من قبل مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب في دورته العادية السابعة والعشرين التي عقدت في ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧.

وكانت المنطقة العربية قد شهدت عقد سلسلة من المؤتمرات والندوات ودورات العمل لتدارس أوضاع الأطفال والمشكلات التي تواجههم مثل إساءة معاملة الأطفال، وظاهرة أطفال الشوارع، وعمالة الأطفال وغيرها من القضايا ذات الصلة بحقوق الطفل. ولعله من المفيد الإشارة إلى الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء لمناهضة العنف ضد الأطفال، في ضوء نتائج وتوصيات دراسة الأمين العام للأمم المتحدة حول وقف العنف ضد الأطفال، من خلال عقد ثلاث مؤتمرات إقليمية بالتنسيق بين المجلس القومي للطفولة والأمومة في جمهورية مصر العربية وعدد من المنظمات العربية والإقليمية، وبحضور عدد كبير من الشخصيات الدولية والعربية وقيادات العمل العربي الرسمي والأهلي ومشاركة نخبة من الأطفال. وقد أشاد السيد باولو بينهيرو في تقريره بجهود ودور جامعة الدول العربية وغيرها من المنظمات الإقليمية في تنظيم المشاورات ومواصلتها المشاركة في متابعة نتائج الدراسة. وجامعة الدول العربية حرصا منها على تكثيف الجهود المتعلقة بتنفيذ الدول لتوصيات هذه الدراسة، قد أنشأت، لتحقيق هذا الغرض، لجنة للمتابعة تعمل في إطار لجنة الطفولة العربية. وفي هذا السياق، ترحب الجامعة بالقرار الصادر من اللجنة الثالثة والخاص بتعيين ممثل خاص للأمين العام معني بالعنف ضد الأطفال.

إننا في جامعة الدول العربية نؤمن بأن الطفولة هي غرس الحاضر من أجل المستقبل حيث يرهن مصير العالم بمقدار ما يقدم جيل اليوم للأطفال من رعاية وترسيخ لمبادئ وقيم ثقافتهم، وتنمية لقيم التسامح والسلام كأساس للعيش المشترك، ليكونوا قادرين على تثبيت مواقعهم في مواجهة تحديات العولمة والصراع الذي يدور حولهم في عالم اليوم.

لقد جاء اهتمام جامعة الدول العربية بالمؤتمرات التي انعقدت حول العنف ضد الأطفال، إدراكا منها لمخاطر الحروب والصراعات المسلحة التي شهدتها وتشهدها المنطقة العربية ونتائجها القياسية على الأطفال والنساء والأبرياء المدنيين. وأجدها مناسبة في هذا المقام الرفيع لمناشدتكم والتدخل من أجل الإفراج الفوري عن الأطفال والنساء الأسرى في السجون الإسرائيلية.

كما تدعو جامعة الدول العربية إلى إنهاء احتلال العراق، ورفع الحصار الاقتصادي والسياسي عن فلسطين والسودان، لما له من آثار مكلفة على الأطفال والأبرياء في هذه الدول. وتناشد مختلف القوى المتصارعة في المنطقة وقف الصراعات المسلحة واللجوء إلى الحوار لحل الخلافات والنزاعات، وتعزيز فرص التسامح وقيم السلام.

ولا يفوتني هنا أن ألفت الانتباه إلى محاولات استغلال معاناة الأطفال، التي تمثلت مؤخرا في محاولة منظمة فرنسية اختطاف أكثر من مائة طفل من أطفال دارفور وتشاد من أحضان أسرهم والتخطيط لخطف آخرين، وهو ما يعد انتهاكا سافرا لأبسط مبادئ حقوق الإنسان والاتفاقية الدولية لحقوق الطفل. إن هذا الحادث المأساوي وتداعياته الأليمة يجب أن يلقى الإدانة الحازمة والتحرك الفاعل على أوسع نطاق للحيلولة دون وقوعه مرة أخرى في أي مكان في العالم.

بما أن تحقيق السلام والتعاون الدولي هو الضمانة الأساسية لتجنب الويلات المختلفة، فبقدر الجهود التي نبذلها اليوم لتعزيز فرص السلام وتنمية مجتمعاتنا، يمكننا إنهاء العديد من المخاطر والمشكلات التي تعصف بمجتمعاتنا اليوم، وضمان عالم جديد فعلا بالأطفال.

رُفعت الجلسة الساعة ١٨/١٥.